



جامعة أحمد دراية أدرار - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
تخصص: مالية المؤسسة
بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات
المحاسبية
(دراسة حالة مديرية الضرائب - ولاية أدرار)

تحت إشراف:

• د. قويدري عبد الرحمان

إعداد الطالبتين:

- سالمى أم الخير
- بن حمادي سعاد

لجنة المناقشة

(رئيساً)	أستاذ محاضر	د. بوشري عبد الغني
(مشرفاً)	أستاذ محاضر	د. قويدري عبد الرحمن
(مناقشاً)	أستاذ محاضر	د. بن الشريف مبروكة

الموسم الجامعي: 2021 - 2022



شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): قويدري عبد الرحمان
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ : دراسة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مدينة المدية بولاية أدرار
من إنجاز الطالب(ة): مسلمة أم الخنيس
و الطالب(ة): بن حمادي بسحاو
كلية : العلوم الاقتصادية
القسم : العلوم التجارية
التخصص : مالية المؤسسات
تاريخ تقييم / مناقشة: 2022.01.30
أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين
النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والالكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في : 1-3 JUN 2022

مساعد رئيس القسم:



د . قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بملف الترخيص والبحث العلمي
2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء والشكر

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله واصحابه اجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

إلى الوالدين العزيزين

إلى جميع أفراد العائلة كبيرهم وصغيرهم

إلى جميع الأصدقاء والزلاء

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وكانوا بالنسبة لنا يد العون

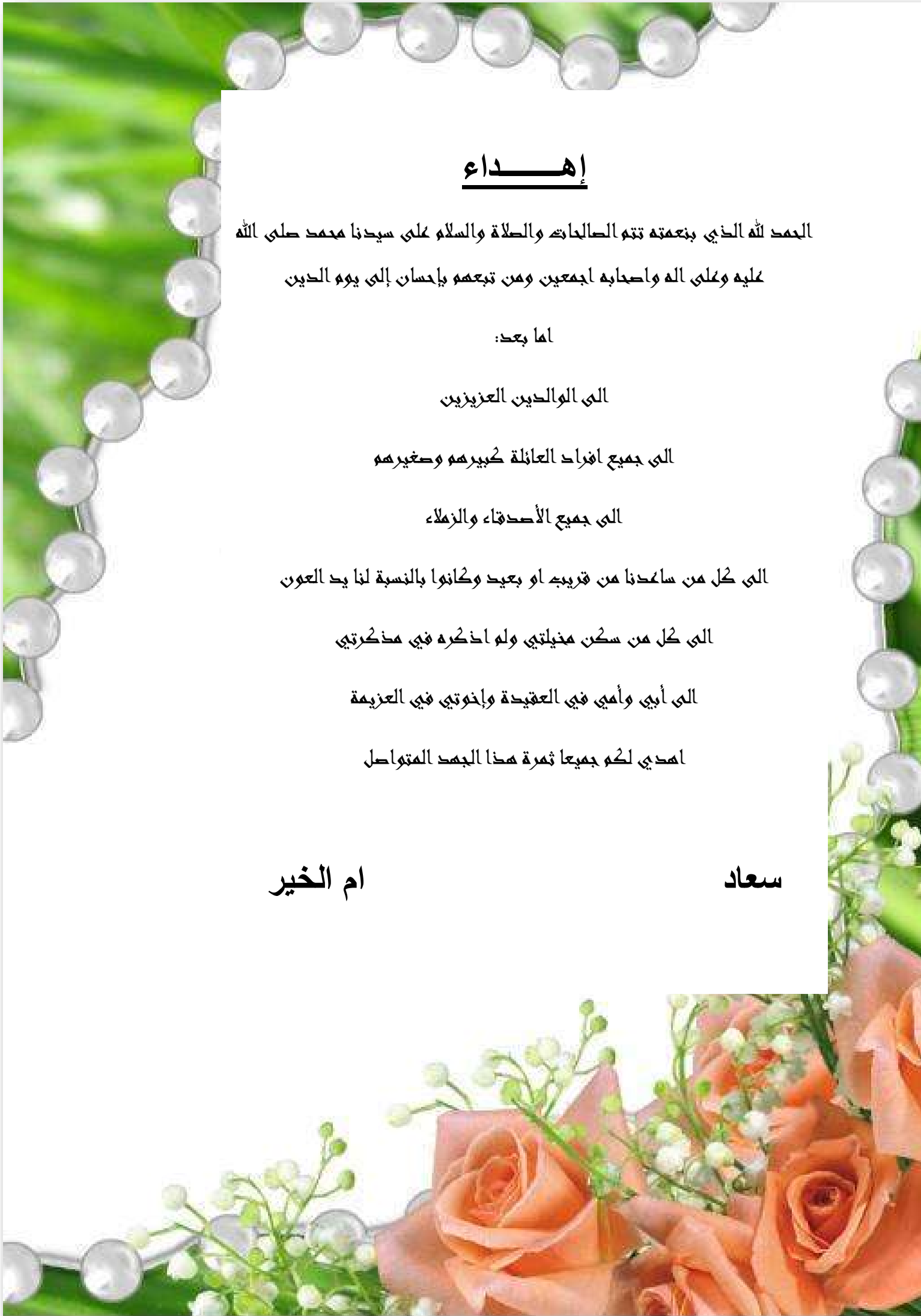
إلى كل من سكن مني لتي ولم أذكره في مذكرتي

إلى أبي وأمي في العقيدة وإخوتي في العزيمة

أهدي لكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواصل

أم الخير

سعاد



شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريق القويم ويسر لنا طلب العلم السليم سبحانه
هو العلي العظيم الذي بعونه وقدرته تم انجاز هذا العمل الذي نامل ان ينال
رضاه

نتوجه بالشكر والعرفان الى:

الأستاذ المشرف " قويدري عبد الرحمان " الذي كان له الفضل في توجيهه لنا
كما نوجه الشكر الى كل من عمال وأساتذة جامعة العقيد احمد دراية ادرار

الى كل إدارات وموظفي مديرية الضرائب بأدرار

الى الاهل والاقارب

الى كل الأصدقاء والزلاء

اشكركم جميعا على دعمكم لنا

ملفص

ملخص:

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي تهدف الى التعرف على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تم اختبار الدراسة على مستوى مديرية الضرائب لولاية ادرار من خلال جمع مجموعة من الإجراءات والاحصائيات للرقابة الجبائية وقد تم التوصل الى ان الرقابة الجبائية تحدث نوعاً من التحسينات على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، جودة المعلومات المحاسبية، التحقيق الجبائي.

Abstract :

This study aimed to explore the relationship between fiscal contrôle and its role in improving the quality of accounting information. This study was made in the direction of impôts of adrar using procedures and statistiques in order to know the fiscal control on the quality of accounting.

Key words : fiscal control ,quality of accounting, tax investigation.

Résumé :

Cette étude est une étude de terrain qui vise à identifier le rôle de contrôle fiscale dans l'amélioration des la qualité de l'information comptable. Cette étude été fait au niveau de direction des impôts de la wilaya d'Adrar en utilisant des interviews et des études de terrain pour savoir l'impact de contrôle fiscale sur la qualité de l'information comptable.

Mots clé : contrôle fiscale, la qualité de l'information comptable, enquête fiscale.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعران

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة.....ا، ب،ت،ث

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد.....02

المبحث الأول: مدخل للرقابة الجبائية.....03

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية.....03

الفرع الأول: تعريف الرقابة.....03

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الجبائية.....03

المطلب الثاني: أسباب قيام الرقابة الجبائية وأهدافها.....04

الفرع الأول: أسباب قيام الرقابة الجبائية.....04

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية.....04

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية.....05

الفرع الأول: الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة.....05

الفرع الثاني: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية.....09

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.....11

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية.....11

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية.....11

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية.....12

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.....14

فهرس المحتويات

14.....	الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية.....
14.....	الفرع الثاني: كيفية تقييم جودة المعلومات المحاسبية.....
15.....	المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها.....
15.....	الفرع الأول: معايير جودة المعلومات المحاسبية.....
15.....	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية.....
17.....	المبحث الثالث: الرقابة الجبائية ومساهماتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.....
17.....	المطلب الأول: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب.....
17.....	الفرع الأول: الرقابة الشكلية.....
17.....	الفرع الثاني: الرقابة على الوثائق.....
18.....	المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب.....
18.....	الفرع الأول: التدقيق في محاسبة المكلفين.....
19.....	الفرع الثاني: التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الإجمالية.....
20.....	الفرع الثالث: التدقيق المصوب في المحاسبة.....
21.....	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة

23.....	تمهيد.....
24.....	المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بجانب الرقابة الجبائية.....
24.....	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.....
25.....	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.....
26.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجانب جودة المعلومات المحاسبية.....
26.....	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.....
28.....	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.....
28.....	المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة.....

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مناقشة الدراسات المتعلقة بجانب الرقابة الجبائية.....	28
الفرع الاول:أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	28
ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	29
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات المتعلقة بجانب جودة المعلومات المحاسبية.....	30
الفرع الاول:أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	31
ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....	31
المطلب الثالث: الإضافات الجديدة في البحث وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.....	33
الفرع الاول: الإضافات الجديدة في البحث.....	33
الفرع الثاني: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.....	33
خلاصة الفصل الثاني.....	34
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار	
المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية أدرار.....	36
المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب وبدورها الجبائي.....	37
الفرع الأول: التعريف بمديرية الضرائب أدرار.....	37
الفرع الثاني: الدور الجبائي لمديرية الضرائب الولائية.....	37
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية بأدرار.....	39
المطلب الثالث: اختصاصات ومهام المديريات الفرعية لمديرية الضرائب الولائية بأدرار.....	40
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية أدرار.....	44
المطلب الأول: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق في المحاسبة.....	44
المطلب الثاني: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق المصوب في المحاسبة.....	56
المطلب الثالث: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.....	60
خلاصة الفصل الثالث.....	64
خاتمة.....	66
قائمة المصادر والمراجع.....	71
الملاحق.....	75

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
29	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة(الرقابة الجبائية)	01/02
31	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة(جودة المعلومات)	02/02
46	كشف لمقارنة عناصرالأصول	01/03
47	كشف لمقارنة عناصر الأصول	02/03
48	كشف لمقارنة النتائج الوسيطة والنهائية	03/03
50	رقم الأعمال المفوتر CA Réalisé	04/03
50	رقم الأعمال المقبوض CA Encaissé	05/03
51	جدول المشتريات	06/03
51	جدول الإهلاكات	07/03
51	الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني	08/03
52	الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة	09/03
52	الرسم على القيمة المضافة المسترجع	10/03
52	التكاليف التي قام المكلف بخصمها	11/03
53	ملخص الأسس	12/03
54	الحقوق المستحقة للرسم على النشاط المهني	13/03
54	الحقوق المستحقة للرسم على القيمة المضافة	14/03
54	الحقوق المستحقة للضريبة على الدخل الاجمالي	15/03
55	سلم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي	16/03
55	الرسم على القيمة المضافة المسترجع	17/03
56	الكميات المشتراة من المادة الأولية الياجور من الحجم الكبير	18/03
57	الكميات المستهلكة من المادة الأولية الياجور من الحجم الكبير	19/03
57	استخراج الفرق بين الاستهلاكات الحقيقية والمصرح بها من المادة الأولية الياجور من الحجم الكبير	20/03

58	الكميات المستهلكة من المادة الأولية الياجور من البلاط	21/03
58	استخراج الفرق بين الكمية المستهلكة المصرح بها والحقيقية للمادة الأولية البلاط	22/03
	الكميات المستهلكة من المادة الأولية أنابيب البلاستيك	23/03
59	استخراج الفرق بين الكمية المستهلكة المصرح بها والحقيقية للمادة الأولية أنابيب البلاستيك	24/03
59	استخراج رقم الأعمال	25/03
62	جدول الفوارق الخاضعة للضريبة	26/03
63	الأسس النهائية للتحقيق والحقوق والغرامات المترتبة عنها	27/03

فهرس الاشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
06	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	01-01
07	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	02-01
08	الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب	03-01
08	الهيكل التنظيمي لكبريات المؤسسات	04-01
09	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	05-01
40	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية ادرار	01-03

فهرس الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
76	الإشعار بالتحقيق في المحاسبة	01
77	محضر معاينة بداية التحقيق	02
78	محضر معاينة نهاية التحقيق	03
79	التبليغ الابتدائي	04
80	التبليغ النهائي	05
81	أشغال بداية التحقيق	06
82	أشغال نهاية التحقيق	07
83	دعوة لحضور جلسة اختتام التحقيق	08
84	إشعار إرسال الجدول الفردي	09

مقدمة

مقدمة

الطبيعة التصريحية للأنظمة الجبائية تنجم عنها آثار ومخاطر تتمثل في أخطاء ومخالفات عمدية أو غير متعمدة تؤثر بشكل مباشر على المداخل الجبائية للدولة وبالتالي التأثير على الإنفاق العام، الأمر الذي يتيح للإدارة الجبائية الحق في مراقبة هاته التصريحات والتأكد من سلامتها ومصداقيتها بهدف حماية حق الخزينة العامة من جهة والعمل على ردع المكلفين الذي أصبح يشكل خطراً على إيرادات الدولة وبالتالي عرقلة مختلف السياسات والبرامج الإنفاقية.

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن جودة المعلومات المحاسبية التي من دونها تكون المعلومات المحاسبية من غير فائدة ومضلة إذا ما تم استخدامها من طرف المتعاملين الاقتصاديين ولهذا وجب البحث عن المواصفات والخصائص الواجب توفرها بالمعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة، ونظراً لتداخل وتعارض الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية فإنه من الصعب الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة مناسبة وكافية فأصبح من الضروري على الأطراف المعنية البحث في كيفية ضمان صدق وموضوعية هذه المعلومات المحاسبية ومدى سلامتها من الأخطاء المتعمدة أو غير المتعمدة وفي هذا الإطار تختلف الوسائل والآليات الرقابية التي تسعى لضمان توليد معلومات محاسبية ذات جودة عالية تتمتع بالمصداقية والموضوعية وبالتالي التعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للموسسة ومن هذه الوسائل الرقابة الجبائية التي تتضمن طرق واليات تمكن من اكتشاف التلاعبات والأخطاء على الرغم من أن الهدف الرئيسي للرقابة الجبائية ليس التحقق من جودة المعلومات المحاسبية بقدر ما هو البحث عن النتيجة المحققة الفعلية بهدف فرض الضرائب والرسوم المناسبة ومن هذا المنطلق فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل الجوهري التالي:

أ. الإشكالية الرئيسية:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية يجب معالجة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الرقابة الجبائية؟
- ماهي أهداف الرقابة الجبائية؟
- ما المقصود بجودة المعلومات المحاسبية؟
- كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

مقدمة

ب. الفرضيات:

- انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية و جملة التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- الرقابة الجبائية هي عملية إبداء رأي حول مجموعة من الهياكل الجبائية للوحدة الاقتصادية حيث تصنف إلى رقابة جبائية شاملة ومعقدة؛
 - تتمتع الرقابة الجبائية بأدوات وطرق تسمح بمراقبة التصريحات الجبائية للتأكد من مدى مطابقتها للواقع؛
 - تساهم الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين.

ت. أهمية البحث:

تتبع أهمية الموضوع من كونه يعالج طريقة من الطرق الفعالة للتحكم في جانب مهم من موارد الدولة المتمثل في الضريبة حيث أضحت هاته الأخيرة أداة هامة من أدوات السياسة المالية والتي تسعى الدولة جاهدة من خلالها لتحكيم عجلة التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى دور الرقابة الجبائية في اكتشاف وإحباط محاولات الغش والتضليل التي يمكن أن تعتري المعلومات المحاسبية المصرح بها من طرف المكلفين و بالتالي فان المعلومات المحاسبية التي تخضع للرقابة الجبائية سوف تتحسن جودتها.

ث. أهداف البحث

- كما وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- السعي للإحاطة بكل الجوانب النظرية للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية؛
 - محاولة الوقوف على واقع الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال اخذ مديرية الضرائب لولاية أدرار نموذجاً دراسياً؛
 - اخراج الموضوع من إطاره النظري وذلك بالوقوف على الجانب العملي وتحليل بعض المعطيات المتوفرة على مستوى مديرية الضرائب لولاية أدرار؛
 - توضيح الأدوار الخفية للرقابة الجبائية بخلاف مكافحة التهرب الضريبي؛
 - ابراز الدور الذي يمكن أنتلعبه الرقابة الجبائية في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية؛
 - محاولة تغيير النظرة السلبية الشائعة للرقابة الجبائية والتأكيد على أهميتها الرقابية والاقتصادية.

ج. أسباب اختيار الموضوع:

- توجد العديد من الأسباب لاختيار هذا الموضوع منها:
- ✚ رغبتنا بالتوسع في جانب يدخل في إطار التخصص المدروس؛

مقدمة

- محاولة توضيح دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛
- المساهمة مي اثراء الدراسات الجبائية عموماً والرقابة الجبائية خصوصاً؛
- محاولة الوقوف على واقع الرقابة الجبائية ميدانياً وأهميتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ح. حدود البحث:

للبحث حدود زمنية كما له حدود مكانية تتمثل في:

1. **حدود المكانية:** يقتصر البحث على بيان وتوضيح دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للمكلفين الخاضعين للضريبة فيما يتوافق والتشريع الجبائي الجزائري كما يركز هذا البحث على بيان هذا الدور على المستوى المحلي دون التطرق لدورها على المستوى الوطني.
2. **الحدود الزمنية:** تمت معالجة الإشكالية العامة للبحث بما يتناسب والنصوص القانونية لقانون الإجراءات الجبائية الجزائرية لسنة 2021.

خ. منهج الدراسة:

لمعالجة مضمون الإشكالية الرئيسية للبحث السابقة والإمام بعناصرها وبالعلاقة التي تربطها ببعضها البعض اعتمدنا على المنهج الوصفي في سرد المعلومات المتعلقة بالإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية ونتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بالرقابة الجبائية كما اعتمدنا المنهج المقارن لإظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ثم المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية والمعلومات المحاسبية المتحصل عليها من مديرية الضرائب.

د. صعوبات البحث:

اعترضت الدراسة بعض الصعوبات المتمثلة في:

- عدم استقرار النظام الجبائي الجزائري من حيث الهياكل والإجراءات الجبائية وتزامن إنجاز البحث مع بعض التغييرات فيه، مثل حالة مراكز الضرائب؛
- عدم تطبيق للنوعين من التحقيقات في المحاسبة لمدة تزيد عن 10 سنوات (المصوب، التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية) على مستوى مديرية الضرائب أدرار.

ذ. تقسيم البحث:

من أجل التعمق في الموضوع وحوصلته اقترحنا الخطة التالية:

مقدمة

- الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية حيث قسم إلى ثلاث مباحث استعرضنا في المبحث الأول أهم المفاهيم المتعلقة بالرقابة الجبائية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مفاهيم عامة حول جودة المعلومات المحاسبية، وأما المبحث الأخير تناولنا إسهامات الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان الدراسات السابقة حيث تم فيه استعراض مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع (عربية وأجنبية) ومناقشتها والتعليق عليها بالإضافة إلى إبراز القيمة المضافة في البحث.
- الفصل الثالث: قمنا بدراسة ميدانية لمديرية الضرائب أدرار حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين، الأول بعنوان تقديم مديرية الضرائب لولاية أدرار، والمبحث الثاني الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية أدرار.

الفصل الأول: الإطار النظري

للمراقبة الجبائية وجودة

المعلومات المحاسبية

تمهيد:

تعد الرقابة الجبائية آلية فعالة تعتمد عليها الدولة لمكافحة التهرب والغش الجبائي اللذان يخلقان آثار سلبية على الخزينة العمومية، الأمر الذي جعل المشرع الجزائري ويخول لإدارة الضرائب صلاحيات وامتيازات قانونية تجعلها تقوم بها لكشف مدى مطابقة التصريحات المقدمة في الواقع، والكشف كذلك عن كل التجاوزات وتقويمها ويتم هذا دون المساس بحقوق المكلفين بالضريبة.

إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تعتبر العصب الأهم لأي مؤسسة حين اتخاذ القرارات حيث صحة هاته الأخيرة تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للرقابة الجبائية

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: الرقابة الجبائية ومساهمتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: مدخل للرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية أداة قانونية لضمان مصلحة الخزينة العمومية، وحدد لها القانون إطارها التشريعي والتنظيمي من اجل اكتشاف النفاثات وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

للإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة مطلقة في إجراء الرقابة والتي تتمثل على وجه الخصوص في اجراء التحقيقات لتقويم وتصحيح الأخطاء المرتكبة وللوقوف على مفهوم الرقابة الجبائية رأينا انه من الضروري تحديد مفهوم الرقابة وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الرقابة

عرف " فايول" الرقابة بانها: «التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، اما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف او الخطأ من اجل تقويمها ومنع تكرارها»¹.

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الجبائية

عرف "كولين فيلب" الرقابة الجبائية على انها: "الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة وتشكل شرطا من الشروط الرئيسية والفعالة لتحقيق المنافسة الشريفة والعدالة بين المؤسسات"².

كما وعرف "كلود لوران" الرقابة الجبائية على انها مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وصحة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التديسية التي ترمي الى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقومها"³.

وعرفت أيضا الرقابة الجبائية "انها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذوو اشخاص طبيعية او معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية"³.

وعرفت "بانها تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلائم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة"⁴.

¹- حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص:13.

²-colline fillipe la verificateur fiscale.edition economique.paris.1979.p/25.

³- ولهي بوعلام، مداخلة بعنوان نحو إطار مفتوح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة -حالة الجزائر 2009، ملتقى الازمة المالية والاقتصادية جامعة سطيف، الجزائر، 2009/10/20، ص:5.

⁴-ولهي بوعلام، مرجع سبق ذكره.ص:5.

الرقابة الجبائية تشمل مختلف عمليات التحقيق والفحص التي تقوم بها الإدارة الجبائية وتختلف باختلاف المكلفين بالنظر الى مجموعة من الأسس منها النظام الجبائي المطبق، حجم رقم الأعمال، النقائص المستخرجة من عملية فحص الملف الجبائي... الخ.

اذن الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية بهدف اكتشاف العمليات التدليسية الرامية الى التهرب من دفع الضريبة.

المطلب الثاني: أسباب قيام الرقابة الجبائية وأهدافها

ويضم هذا المطلب الفرعيين التاليين:

الفرع الأول: أسباب قيام الرقابة الجبائية

هناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية والذي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

أولاً: الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبة و ضمان مصداقيتها و صحتها، كما تسمح أيضا بتجسيد مبدأ العدالة الضريبي.

ثانياً: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش التهرب الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق و الأساليب الشرعية و غير الشرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية و التي تمتلك سلطات و صلاحيات واسعة تمارسها و ذلك عن طريق تقنيات مختلفة و متعددة على مختلف أصناف المكلفين و التي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية أداة تسعى الدولة من ورائها الى تحقيق جملة من الأهداف هي:²

¹- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجزائري، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009، ص: 11.
²- طالب محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: 2002، ص: 11.

أولاً: هدف قانوني

يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين القانونيين والأنظمة، لذا وحرسا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبية لمعاقبة مكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها من دفع مستحقاتهم الجبائية.

ثانياً: هدف إداري

تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية، من خلال المعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت وكبير في زيادة المر دودية، وهذا بواسطة كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعدها في معرفة الحقائق والإحصائيات، وتقييم الآثار الناجمة عن ذلك لاتخاذ القرارات السليمة في سياستها الجبائية.

ثالثاً: هدف مالي واقتصادي

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العمومية من التهرب الضريبي، وحمايتها لضمان أكبر للحصيلة الضريبية، التي تعكف على زيادة الإنفاق العام وإنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا نظرا للتناغم المتواصل والكبير بين المجال الاقتصادي وتتميته بنظرية المجال الضريبي.

رابعاً: هدف اجتماعي

على الصعيد الاجتماعي نجد الرقابة الجبائية تهدف إلى منع ومكافحة إنحرافات المكلف بمختلف صورها، مثل التلاعب والإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته، وهذا سعيا منها لتكريس مبدأ المساواة بين المكلفين.¹

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة لضمان امتيازات الخزينة العمومية ولهذا حدد القانون الجبائي اطار تشريعي وتنظيمي للرقابة الجبائية واسند للإدارة الجبائية صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها بأداء مهمتها في شروط قانونية محددة كما وطالب من المكلفين بالضريبة بعدة التزامات وفي المقابل منح لهم عدة ضمانات من اجل حمايتهم من تعسف الإدارة والتجاوزات المحتملة.

الفرع الأول: الوسائل الهيكلية المكلفة بالرقابة

ترتكز مهام الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة الإدارية المخول لها قانونيا للقيام بهذه المهام على اكمل وجه وتتمثل المصالح المكلفة بالرقابة الجبائية في:

¹-طالب محمد، مرجع سبق ذكره، ص:12.

أولاً: الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية على المستوى المركزي:

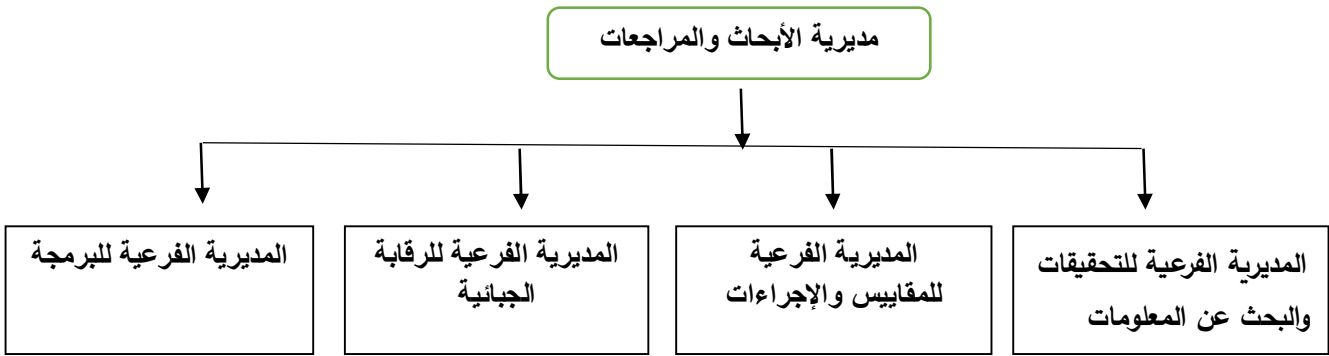
- مديرية الأبحاث والمراجعات DRV

أنشئت هذه المديرية المركزية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13/07/1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية¹. وجاءت هذه المديرية لدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، وتتمثل مهمتها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية وهي مكلفة بما يلي:

- انجاز تدقيق محاسبة المؤسسات الخارجة عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات؛
- تطبيق حق التفتيش في إطار محاربة الغش الجبائي بمساعدة مصالح العدالة والامن الوطني؛
- مراقبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين من خلال وضعيات الثراء ومستوى المعيشة والممتلكات؛
- متابعة المساعدة الدولية المتبادلة المنصوص عليها في الاتفاقيات الجبائية الدولية.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات اربع مديريات فرعية على المستوى المركزي كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-1): الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 228/89 الذي يحدد التنظيم الإداري المركزي في وزارة المالية، المؤرخ في 13/07/1998، المادة 6 الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 15/07/1998 العدد 51.

ثانياً: الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية على مستوى المصالح غير المركزية

هي مصالح تابعة للإدارة المركزية وتتمثل في:

¹-مرسوم تنفيذي رقم 98-288 المؤرخ في 13/07/1998 المتضمن التنظيم الإداري لوزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 51، الصادرة بتاريخ 199./12/21

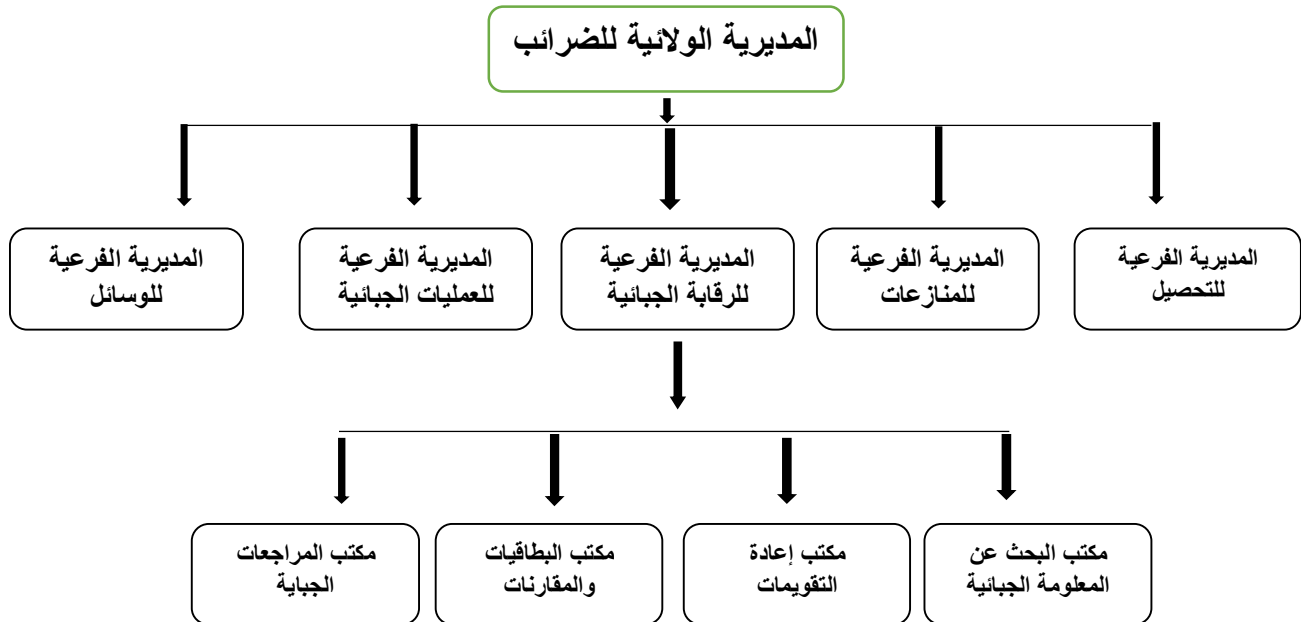
الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية

1. المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات: ينحصر العمل الميداني لمديرية الأبحاث والمراجعات في المصالح التابعة لها المتواجدة على مستوى الجزائر، وهران، قسنطينة، حيث تتمتع بصلاحيات التدخل على المستوى الوطني للتحقيق في وضعية كبار المكلفين بالضريبة نظرا لأهمية نشاطهم وتتظم هذه المصلحة في ثلاث اقسام هي: قسم المراقبة والاحصائيات والتقييم، قسم المساعدة على الرقابة، قسم الوسائل.

2. المديرية الجهوية للضرائب: تتواجد مديريات الضرائب الجهوية في كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، البليدة، سطيف، شلف، ورقلة، بشار هذه المديريات هي امتداد للإدارة المركزية على المستوى الجهوي، حيث يتمثل دورها الأساسي في إعطاء دفع قوي لمديريات الضرائب الولائية الواقعة تحت دائرة اختصاصها الإقليمي فهي مكلفة بالتوجيه ومراقبة نشاطات المصالح الجبائية المتواجدة في حدود اقليمها.¹

3. المديرية الولائية للضرائب DIW: هي مديرية ولائية على المستوى المحلي تعد اعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية بالنسبة للسلم الإداري وهي مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية بتكفل مديرية فرعية مهتمة بهذا المجال اذ تعد الهيئة المختصة بهذه المهمة عبر اقليمها والمكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون على مستوى إقليم الولاية. والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.

الشكل رقم: (1-2): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



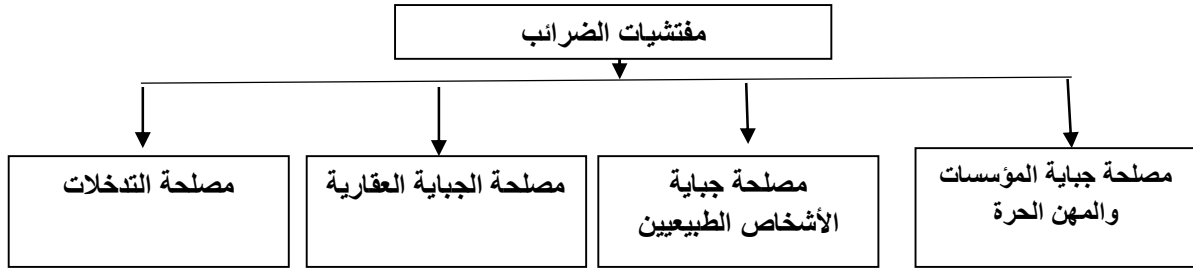
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على القرار الوزاري، المتعلق بالمديريات الولائية للضرائب المؤرخ في 2009/02/21.

¹ المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18 الذي يحدد المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59، الصادرة في 2006/09/24.

4. مفتشيات الضرائب IDI

هي مفتشية لها علاقة مباشرة بالمكلفين بالضريبة حيث تتولى مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوفات العائد وتنفيذ عمليات التسيير. والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب

الشكل رقم: (1-3): الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب



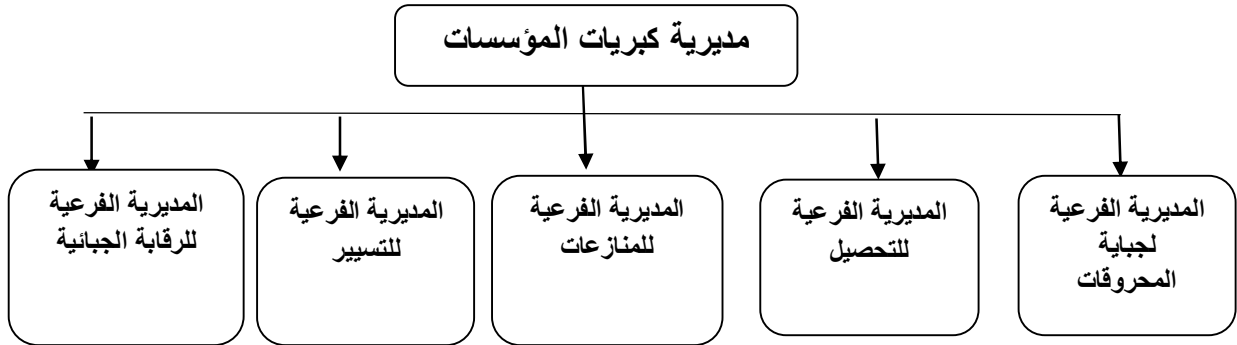
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009، ص39.

ثالثا: الهياكل الخارجية المستحدثة للرقابة الجبائية

1. مديرية كبريات المؤسسات DGE

تعد هذه المديرية من الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية لها صلاحيات على المستوى الوطني كونها مكلفة بتسيير كل المهام، من تحديد الوعاء الى التحصيل وحتى الرقابة والمنازعات ، اما المكلفين بالضريبة و الخاضعين لهذه المديرية هم مختلف الشركات العاملة في مجال المحروقات والشركات بمختلف طبيعتها القانونية التي تساوي او يفوق رقم اعمالها السنوي 200.000.000 دج. والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لهذه المديرية.

الشكل رقم: (1-4): الهيكل التنظيمي لكبريات المؤسسات

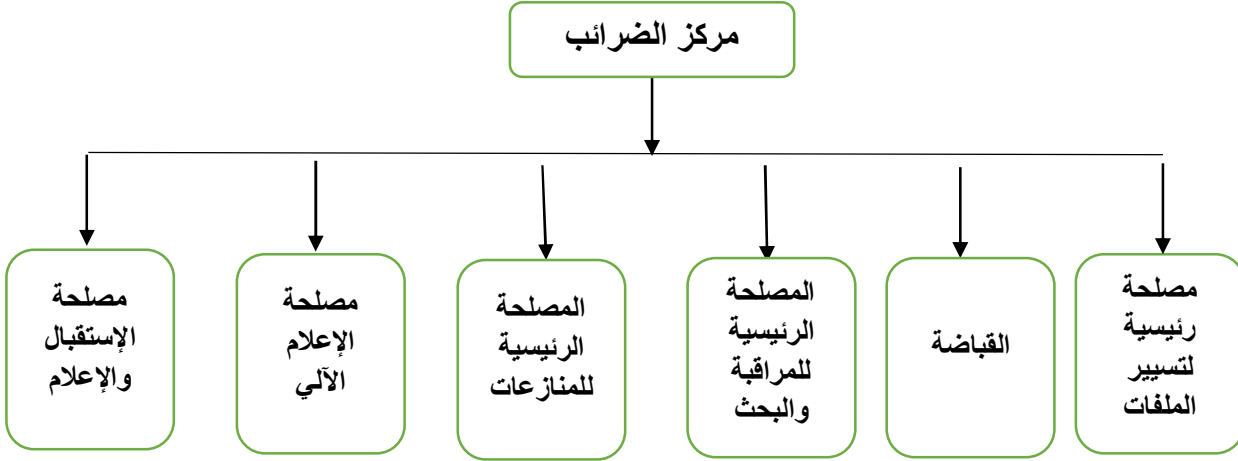


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المواد من 3 الى 24 من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 2009/02/21.

2. مركز الضرائب CDI

تم انشاؤها من اجل تحسين ومراقبة المكلفين الذين لا يتبعون مديرية كبريات المؤسسات والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لها.

الشكل رقم: (1-5): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ في 18/09/2006 الجريدة الرسمية العدد 59.

3. المراكز الجوارية للضرائب CPI

هي مراكز متواجدة على المستوى المحلي سواء على مستوى الدوائر او تجمع عدد بلديات وتقوم بتسيير ملفات صغار المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وتنظم هذه المراكز في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة ومصالحتين.

الفرع الثاني: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية

رسم المشرع الجزائري اطارا قانونيا لا يمكن من خلاله لاعوان الضرائب الحياد عنه لممارسة أي شكل من اشكال التعسف بحجة تطبيق القانون كما منح المشرع الجبائي مجموعة من الضمانات والحقوق للمكلفين

أولا: الحقوق الممنوحة للإدارة الجبائية وتتمثل في:

1- حق الرقابة: يعد حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين فحق الرقابة يمثل مجموع العمليات

المنجزة من قبل الأعوان المكلفين برقابة تلك التصريحات بمعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها ونزاهتها¹.

2- حق الاطلاع: حيث يجوز لموظفي إدارة الضرائب الاطلاع على السجلات ودفاتر وملفات المكلف ووثائقه الخاصة لتتمكن من ربط الضريبة بشكل دقيق واكتشاف ما قد يحدث من مخالفات ويظهر جليا هذا الحق من خلال قانون الإجراءات الجبائية المادة 85، ومن الإدارات والمؤسسات التي يمكن الحصول منها على المعلومات المطلوبة نذكر: مصالح الضمان الاجتماعي، السلطة القضائية، المؤسسات والهيئات المالية، المؤسسات والهيئات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات².

3- حق المعاينة: نص قانون الإجراءات الجبائية على تأسيس حق المعاينة ليدعم ترتيبات حق الرقابة المعمول به من قبل الإدارة الجبائية في حالة ثبوت محاولة تدليس او غش، حيث يمكن للإدارة الجبائية في اطار ممارستها لحق الرقابة، و بترخيص من رئيس الحكومة المختصة إقليميا، بناء على طلب مسؤول الادارة الجبائية المؤهل وعند توفر قرائن تدل على ممارسات تدليسية ان ترخص لأعوانها الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانونا، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث وحجز كل المستندات التي من شأنها ان تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الرقابة ودفع الضريبة³.

4- حق في استدراك الأخطاء: وهو الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية في إعادة النظر في الاقتطاعات سواء بتعديلها او انشاء اقتطاعات جديدة، حيث انه يجوز استدراك كل خطأ يترتب من نوع الضريبة او مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم حسب النص التالي: "يمكن استدراك الاغفالات الكلية او الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائص وعدم الصحة او الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب"⁴. وقد حدد الاجل القانوني لاستدراك الأخطاء بأربع سنوات سواء بالنسبة للضرائب المباشرة او الرسم على القيمة المضافة⁵. ويمدد هذا الاجل بسنتين في حالة تأكد الإدارة الجبائية من وجود مناورات تدليسية مع رفع دعوى قضائية ضد المكلف.

5- حق المعاينة: في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية يمكن للإدارة الجبائية ان ترخص لأعوانها المؤهلين قانونا القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول على كل المستندات والوثائق والدعائم المادية التي من شأنها ان تبرر التصرفات الهادفة الى التملص من

¹- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مرجع سبق ذكره، ص:19.

²- عبد الناصر نور، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، الأردن، 2003، طبعة الأولى، ص:325.

³- العبد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص:45.

⁴-المادة 105 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص41.

⁵- Direction General Des Impôts , Code Des Procédures Fiscaux2009 ,,Article105, p :88.

تحديد الوعاء الضريبي وتتم المعاينة وحجز الوثائق والاملاك التي تشكل ادلة على وجود ممارسات تدليسية.¹

ثانيا: الحقوق والضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة

منح المشرع الجبائي للمكلفين بالضريبة حقوق وضمانات والمتمثلة في:

1. الاعلام المسبق (الاشعار بالتحقيق): لا يمكن الشروع في إجراء أي تدقيق في المحاسبة دون اعلام المكلف بذلك مسبقا². وهذا عن طريق تسليم اشعار بالتدقيق مقابل اشعار بالوصول مرفق بميثاق المكلف الخاضع للمراجعة الجبائية؛
2. الاستعانة بمستشار او وكيل: منح المشرع الجبائي للمكلفين حق الاستعانة بمستشار من اختياره قصد متابعة سير العمليات الرقابية ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها الإدارة الجبائية.
3. تحديد مدة الرقابة: لا يمكن ان تتعدى مدة التحقيق اجالا محددة والتي تكون بدورها محددة طبقا لرقم الاعمال السنوي وطبيعة نشاط المؤسسة.
4. عدم تجديد التحقيق: عند إتمام عملية التحقيق فانه لا يمكن للمراقب الجبائي اجراء تحقيق جديد لنفس الفترة ونفس المادة الخاضعة للتحقيق الا في حالة اكتشاف استعمال المكلف لطرق تدليسية اثناء عملية التحقيق.
5. الاعلام بالتقويم: يجب على الإدارة الجبائية بعد الانتهاء من عملية التحقيق ابلاغ المكلف بالنتائج، عن طريق رسالة موصى عليها مع اشعار بالاستلام ويجب ان يكون منفصلا.
6. الطعن: لم يهمل المشرع الجبائي هذا الجانب بهدف معالجة المخالفات بين الإدارة الجبائية والمكلف.

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

حيث ينقسم إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية مصدرا أساسيا للمؤسسة الاقتصادية حيث تلعب دورا فعالا في تحديد الوعاء الضريبي للمكلف و تعد المحاسبة بصفة عامة نظاما للمعلومات يتميز بقدرته على توفير المعلومات المحاسبية التي تعد الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة او بالنسبة للأطراف الخارجية.

¹-المادة 35، من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص:17.

²-عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص:44.

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

المعلومات المحاسبية: "هي عبارة عن مجموعة البيانات يتم معالجتها للخروج بمنتهج نهائي ويتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، ولكن هذه المعلومات المحاسبية يجب ان تتميز بخصائص تتسم بها حتى تكون ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية."¹

وعرفت بأنها: "نوعا من المعرفة المناسبة والناجح عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في النتائج النهائية أو مخرجات تدعم القرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها."²

من خلال ما سبق نستنتج ان المعلومات المحاسبية هي احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات فتعد المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية وتزداد قيمتها الاقتصادية حسب المنفعة التي تحققها لمستخدميها سواء داخليا او خارجيا.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

تصنف المعلومات المحاسبية الى:

أولا: الخصائص الرئيسية: وتتمثل في:

1.الملائمة: هي النتيجة المتواصل اليها عبر علاقة وطيدة بين المعطيات المحاسبية ولها نفس الأغراض والاهداف وبالتالي يطلق عليها اسم الملائمة، كما ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والاغراض التي تعد من اجلها ويمكن وصفها بالملائمة اذا كان القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها³ ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة يجب توفر الصفات التالية:⁴

• **القدرة التنبؤية للمعلومات:** تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم او تساعدهم على تعديلها.

• **التغذية العكسية للمعلومات:** للمعلومات قيمة استردادية عندما يكون لها القدرة على تغيير او تصحيح التوقعات المالية

• **التوقيت المناسب:** ويقصد بهذه الخاصية ان تقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب.

¹- حيدر علي محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:95.

²-بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص:29.

³- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص:35.

⁴-ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة/2008/2009، ص:48.

2. الموثوقية: أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها وخلق حالة من الاطمئنان لديهم للاعتماد عليها ولهذا يجب توفر الخصائص التالية:

• **صدق التعبير عن النشاط:** يجب ان تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث بصورة سليمة.

• **الحياد:** أي عدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين

• **قابلية التحقق:** أي القدرة على الوصول الى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص اذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة.

3. الموضوعية: ويقصد بها تجنب الانحياز والتأثر الشخصي في عملية القياس المحاسبي من جهة والافصاح التام عن المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وتعد الموضوعية احد الفروض الأساسية في المحاسبة والتي تتطلب الثبات النسبي والقبول الملائم للسياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة من قبل اغلب المحاسبين.¹

4. الحيادية: ان المعلومات المحاسبية مهمة للعديد من الجهات من مستخدميها وقد تكون مصالحهم متناقضة ولهذا يجب على المحاسب عدم الانحياز لصالح فئة معينة على حساب أخرى.

ثانياً: الخصائص الثانوية:

وهي:

1. **القابلية للمقارنة:** وهي تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس النشاط؛

2. **الاتساق او الثبات:** ويقصد به الثبات والاتساق في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى؛

3. **اكتمال المعلومات:** لتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة مرجوة تجاه مستخدميها لابد ان تحتوي على العناصر الأساسية والجوهرية التي يحتاجها متخذ القرار؛

4. **اقتصاديات المعلومات:** يجب على المعلومات الفعالة ان تراعي العامل الاقتصادي في الحصول عليها وهذا من خلال مقارنة تكاليف الحصول عليها مع العوائد والفوائد التي يتم الحصول عليها من توافر تلك المعلومات؛

5. **القابلية للفهم:** وتعتمد على مؤشرين هما:

- درجة الوضوح والبساطة والافصاح في عرض المعلومات؛
- مستوى الوعي والادراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات.

¹-محمد طرشي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية و وظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، ص:11.

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

سيتم التطرق في هذا المطلب الى تعريف جودة المعلومات المحاسبية، وكيفية تقييم جودة المعلومات المحاسبية كما يلي:

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة¹.

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كميّار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم بمعنى أن المعلومة الجيدة هي المعلومة الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات².

وتعرف أيضا بانها الهدف الرئيسي التي تسعى الشركات لتحقيقه الا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المحاسبي لتحقيق أهدافه³.
ومما سبق نجد ان جودة المعلومات المحاسبية هي ما تحققه القوائم والتقارير المالية من منفعة للمستخدمين من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: كيفية تقييم جودة المعلومات المحاسبية

تحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي او توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وعليه يتم التركيز على القيمة التفضيلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة، فيمكن تحديد تكلفة المعلومات بدقة ولكن تحديد قيمة المنفعة لا تتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.

¹-صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص:08.

²-ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير عي علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص:23.

³-عائشة سلمى، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، مجلة جامعة مقاصدي مرياح، ورقلة، ص:735.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها.

الفرع الأول: معايير جودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل هذه المعايير في¹:

- **معايير قانونية:** تهدف العديد من المؤسسات لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** تلعب المعايير الرقابية دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة باعتبارها تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول الى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.
- **معايير مهنية:** تهتم بالهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم المسائلة الإدارية من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.
- **معايير فنية:** ان توفر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويرفع ثقة المساهمين والمستثمرين و أصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، وبالتالي فان وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له اثر كبير في تفعيل دور الجهات التنظيمية للحكومة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات و تحفظ حقوق المساهمين.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية في:

¹-هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وافاق، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة ام البواقي، ص:17-19.

(1) العوامل البيئية: وتتمثل في:

-العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة لغرض لحكام المراقبة المركزية.

-العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات.

-العوامل الاجتماعية: حيث تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية.

(2) العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات وكذا الانتشار الواسع والسريع للانترنت والذان لهما الأثر الكبير في¹:

-الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛

-زيادة كمية المعلومات الملبيه لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛

-إتاحة المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في الوقت المناسب؛

-اعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدة سنوات.

(3) تقرير المدقق الحسابات:

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وهذا من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة واضفاء الثقة عي المعلومات الواردة بها والتحقق من ان اعداد التقارير المالية تم وفق المعايير المحاسبية المعتمدة وكذا متطلبات القوانين المعمول بها، وبالنظر إلى مضمون معايير التدقيق

¹- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص:70.

الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق ان يفصح في تقريره ما اذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ام لا.¹

المبحث الثالث: الرقابة الجبائية ومساهمتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الأول: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب

تمارس مفتشيات الضرائب نوعين من الرقابة هما:

الفرع الأول: الرقابة الشكلية

تعتبر اول عملية تمر بها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين حيث يقوم العون المكلف بفحص شكلي فقط للتصريحات المكتتبه، وينجز هذا النوع من المراجعة كل سنة، وتعتبر مرحلة تمهيدية وكخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الأخرى وتشمل مجموعة من التدخلات التي تهدف الى إحداث تصحيحات مادية للأخطاء والنقائص المرتكبة عند إعداد المكلفين للتصريحات والتحقق من هوية وعنوان المكلف وكذا مختلف العناصر التي تدخل في تحديد الوعاء الضريبي.²

أما عن دور الرقابة الشكلية في تحسين جودة المعلومات المصرح بها في النقاط التالية:

-تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات؛

-التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة؛

-تحديد مختلف العناصر التي تدخل في تحديد الوعاء الضريبي؛

-البحث والكشف عن مختلف المعلومات والعناصر المغفول عنها ومطالبة المكلف بتصحيحها.

الفرع الثاني: الرقابة على الوثائق

تتمثل المرحلة الموالية للرقابة الشكلية في الرقابة على الوثائق هي فحص انتقادي يهدف الى التأكد من مصداقية التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين، عن طريق مقارنة كل محتويات التصريحات والوثائق الملحقة به وبمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقا من ملفاتهم الخاصة.

¹- صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص:80.

³-عاشور يوسف،دراسة تحليلية لظاهرة الغش الجبائي، حالة الجزائر، مذكرو ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية،2008/2009،ص:90.

اما عن دور الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية فيمكن في النقاط التالية:

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف،
- اجراء تحقيق دقيق وشامل لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين عن طريق القيام بمقارنات مع المستندات والمعلومات التي هي بحوزة مفتشية الضرائب؛
- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة الى أخرى، وهذا ما يسمح باكتشاف الثغرات في حالة وجودها؛
- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم المحسوبة والمتعلقة بالرسم على القيمة المضافة،
- التأكد من صحة العمليات والمعدلات الضريبية المطبقة عليها.

المطلب الثاني: طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب

تكون هذه الرقابة على مستوى المديرية للضرائب وبالتحديد على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية وفي إطار دورها الجبائي الرقابي تمارس ثلاث أنواع من الرقابة الجبائية وهي:

الفرع الأول: التدقيق في محاسبة المكلفين

يعد التدقيق في المحاسبة احد وسائل المراجعة الجبائية الذي يقوم على أساس فحص دقيق لمختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية شكلا ومضمونا الخاصة بالمكلف بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدمة، حيث عرفت المراجعة الجبائية للمحاسبة: " بأنها مجموعة العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية والوثائق الثبوتية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها"¹.

ويمكن ايجاز الإجراءات العملية للتدقيق في المحاسبة في أربع مراحل وهي:

- ❖ مرحلة اعداد برنامج المراجعة الجبائية؛
- ❖ المرحلة التحضيرية لعملية التدقيق؛
- ❖ المرحلة الميدانية لعملية التدقيق المحاسبي؛
- ❖ المرحلة الختامية لعملية التدقيق المحاسبي.

¹-بن عمارة منصور إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار عومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص:23.

أما دور التحقيق في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية فيعود الى ان عملية الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلفين بالإضافة الى التنقل الى أماكن تواجد نشاط المكلف ومقارنة كل ذلك بكل الوسائل والمعطيات المادية من شأنه ان يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال:

- التأكد من ان المعلومات المحاسبية تم إعدادها وفق الطرق المعتمدة ضمن النظام المحاسبي الجاري العمل به وهذا ما يساهم في التحسين من ملائمة هذه المعلومات؛

- اكتشاف اهم الأخطاء والثغرات، والمطالبة بتصحيحها، وهو ما يعزز الثقة في هذه المعلومات بعد التصحيح من حيث:

- صدق التعبير؛
- الموضوعية؛
- الحيادية؛
- الكمال.

-توفر إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة او مع مؤسسات أخرى؛

- الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية يساهم في اكتشاف أي تغيير للطرق او المبادئ والفروض المحاسبية، وهذا ما يعزز خاصية الثبات.

الفرع الثاني: التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الإجمالية

عرفته المديرية العامة للضرائب على انه: "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به"، وبصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام. كما وعرف أيضا على انه: "مجموعة العمليات التي تهدف الى مراجعة صحة تصريحات المداخيل الاجمالية الخاضعة للضريبة على الدخل وذلك بمقارنة الدخل المصرح بها مع اجمالي الدخل المحققة اثناء مسيرة الحياة".¹

أما عن الإجراءات العملية لسير عملية التحقيق المعمق فهي:

- التحضير للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية
- سير عملية التحقيق المعمق
- التبليغ بالنتائج واعداد التقرير النهائي

¹-Thierry Lambert. vérification fiscale personnelle. économique ,Paris :8.

أما عن دور التحقيق المعمق في الوضعية الاجمالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية فيتمثل في ان هذا النوع من التحقيقات يعتمد على البحث عن كل المعلومات التي تتعلق بالمكلف ومن عدة أطراف باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات وهذا ما ساهم وبشكل كبير في اكتشاف الأخطاء والثغرات المتعمدة وغير المتعمدة بشكل قاطع لإيداع للمكلف مجالا للنفي بهذا تكون كل المعلومات التي خضعت للتحقيق المعمق على قدر كاف من الثقة وهذا ما يعزز من جودتها.

الفرع الثالث: التدقيق المصوب في المحاسبة

تم استحداثه مؤخرا بموجب المادة 24 من قانون المالية ل سنة 2010 والمنصوص عليه في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، حيث يمكن لأعوان الإدارة الجبائية اجراء تدقيق في محاسبة المكلفين واجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة، لنوع او عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة او جزء منها غير متقادمة او لمجموعة عمليات او معطيات محاسبية لمدة لا تقل عن سنة جبائية ويخضع التدقيق المصوب في المحاسبة لنفس قواعد التدقيق المحاسبي.¹

أما عن دور التدقيق المصوب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية فيتمثل في:

- تقليص فترة التحقيق وهذا لان عملية الفحص تقتصر على عينة فقط وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية الخاضعة للتحقيق إلى حد ما تتوافر فيها خاصية التوقيت المناسب،
- اقتصار التحقيق على عينة يزيد في دقته واكتشافه لأغلب الأخطاء والثغرات وهذا ما يجعل عينة المعلومات المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.

¹-المادة24من قانون المالية لسنة2010، الجريدة الرسمية رقم78 الصادرة بتاريخ31/12/2009، ص:9.

خلاصة الفصل الأول:

إن الرقابة الجبائية ليست غاية بقدر ما هي وسيلة أسسها المشرع الجزائري لمكافحة ظاهرة خطيرة تهدد أكبر اقتصاديات دول العالم ألا وهي التهرب الجبائي، ولهذه الأسباب وغيرها من الأسباب التنظيمية كان لزاماً إنشاء هيكل جبائية تتولى زمام هذا الأمر، ومن الأدوار التي تقوم بها هاته الهياكل هي الرقابة الجبائية حيث تعد هاته الأخيرة وسيلة قانونية بيد الإدارة الجبائية لمواجهة ظاهرة التهرب الجبائي، وفي هذا الإطار تتعدد الطرق وأنواع الرقابة الجبائية والتي تطرقنا في هذا الفصل (شكلية- على الوثائق) إلى التحقيق في المحاسبة، والتحقيق المصوب والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية وكل هاته الطرق للرقابة الجبائية هدفها العام هو الحكم على مدى مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية للمكلف.



**الفصل الثاني: الدراسات
السابقة**

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة احد العناصر المهمة في خطوات إعداد البحث، حيث تعتبر المرجع الذي يعتمد عليه الباحث في معظم مراحل بحثه، حيث توفر له الدراسات السابقة خبرات وتجارب الباحثين السابقين حي يتمكن من الاستفادة منها في تطوير تصوراته البحثية وتحقق له الرؤية الشاملة لكافة جوانب الموضوع المراد دراسته ولهذا بعد التطرق الى للإطار النظري للرقابة الجبائية و جودة المعلومات المحاسبية، سنتعرض في هذا الفصل الى الدراسات السابقة التي عالجت كل من موضوع الرقابة الجبائية و موضوع جودة المعلومات المحاسبية على حد سواء في حدود ماتمكنا من التوصل اليه والاطلاع عليه حيث سنتطرق الى دراسات في بيئة جزائرية بحكم واقع الدراسة ودراسات اخرى عربية وأجنبية للاطلاع والتعرف على مختلف جوانب الموضوع في الاقتصاديات الأخرى، حيث تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول:الدراسات السابقة المتعلقة بالرقابة الجبائية
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية
- المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة مع إثراء الإضافات الجديدة في البحث

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالرقابة الجبائية

سنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1. لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية او البواقي، مذكرة شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير بسكرة، 2010.

كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول كيف يساهم التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق المحاسبي بشكل عام والتدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية كوسيلة للرقابة الجبائية وكذا تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في ظل النظام الضريبي الجزائري اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بالرقابة الجبائية او بالتدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية وأسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة ثلاث حالات لمؤسسات مختلفة.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إن كل من أدوات التدقيق وفحص المحاسبة للمكلف تعتبر من اهم مكونات التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية عند التحكم فيها بشكل سليم وهي قادرة على دعم الرقابة الجبائية؛
- إن التدقيق المحاسبي يساهم في دعم الرقابة الجبائية.

2. لكصاسي إبراهيم، فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة احمد دراية ادرار، 2018.

كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول كيف يساهم نظام المراجعة الجبائية بشكل فعال في تحسين الحصيلة الضريبية في الجزائر

هدفت هذه الدراسة الى البحث في حقيقة الوضعية المرتبطة بالتحصيل الضريبي في الجزائر و كذا إبراز أهمية الاعتماد على مختلف الاليات التشريعية و التقنية لتحسين وضعية التحصيل الضريبي في الجزائر

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم العامة للموضوع و المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية الإحصائية كما تطرق الى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الجبائية و

الإجراءات العملية للمراجعة الجبائية بالإضافة الى تحليل و تقييم فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها :

■ أن المراجعة الجبائية من أهم الوسائل لمكافحة التصرفات السلبية الممارسة من قبل المكلفين من غش و تلاعبات؛

■ المراجعة الجبائية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالمراجعة للتأكد من صحة و مصداقية التصريحات و المعلومات المقدمة من طرف المكلفين .

3. قحמוש سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013.

كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول كيف يمكن للمراجعة الجبائية المساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟ وقد هدفت الدراسة الى معرفة الاليات اللازمة لزيادة فعالية دور المراجعة الجبائية ومعرفة مدى مساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية للمكلفين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض مفهوم المراجعة وأهميتها وكذا مفهوم المراجعة الجبائية وانواعها واهم مراحلها والمعايير الواجب توفرها في المراجع الجبائي بالإضافة الى مفهوم التصريحات الجبائية وانواعها كما وقدمت دراسة تطبيقية تبرز فيها العلاقة بين المراجعة الجبائية وجودة التصريحات الجبائية من خلال دراسة بعض ملفات المكلفين لمديرية الضرائب لولاية بسكرة.

توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الجبائية لها تأثير فعال على بيانات التصريحات الجبائية وتحسينها.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية:

-KHARROUBI KAMEL, le contrôle fiscal comme un outil de lutte contre la fraude, mémoire de magister en sciences commerciales, spécialité management des entreprises, option finance, université d'oran es-senia, 2011.

تمحورت إشكالية الدراسة حول: ما هو دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي؟ حيث هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التهرب الضريبي وكذا محاولة التعرف أو تحديد الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير لمكافحة هذه الظاهرة.

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للتهرب الضريبي والرقابة الجبائية كما اعتمد على المنهج التحليلي في تحليل المعطيات الإحصائية المنهج التاريخي كما وأعتد على الدراسة الميدانية.

ومن النتائج المتوصل إليها على الإدارة الضريبية تحسين إجراءات الرقابة الجبائية، و إقامة مراكز لتدريب المحققين. تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات، تنسيق قواعد الإجراءات الضريبية، كما وتوصل الى ان للرقابة الجبائية دور فعال في محاربة ظاهرة الغش الضريبي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

1. عبد الرحمان المخادمة، اثر نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة ال بيت عمادة البحث العلمي، الأردن مجلد 13- عدد 02، 2017. هدفت هذه الدراسة الى استقصاء اراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحوسبة، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية، وبيان أنواع القرارات الاستثمارية، والربط بينهما غي ظل أنظمة المحاسبة المحوسبة.

تم اختبار خصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة في التوقيت الملائم، القدرة على التنبؤ، التغذية العكسية، صدق التعبير، الحيادية، التثبت من المعلومة، المقارنة، البرمجيات المستخدمة في الشركات.

جمعت البيانات من خلال عينة ملائمة تكونت من 143 فرد لمعرفة تأثير العوامل السابقة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الاردنية.

وقد أشارت النتائج الى ان جميع العوامل السابقة تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة، اذ وجد ان جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المحوسب، وان البرمجيات المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها:

- ان السرعة التي وفرتها برمجيات الحاسوب أسهمت في جعل البيانات المحاسبية بيانات ذات طبيعة ملائمة لمتخذي القرارات بشكل عام ولمتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص؛
- تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ونوعيتها.

2. محمد كمال، أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم السعودي، دراسة ميدانية، كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول محاولة معرفة أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية التي يعتمد عليها المحللون والمستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

هدفت الدراسة إلى مناقشة أثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرار الاستثمار في السوق السعودي وكذا مدى كفاية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المتاحة للمحللين الماليين في سوق الأسهم السعودي عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عرض المفاهيم المتعلقة بالمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية كما وأعدت الباحث على إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة للمحللين الماليين والمستثمرين وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام قوائم الاستبيان.

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أهمية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية للمحللين الماليين والمستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار وان تلك المعلومات غير كافية في سوق الأسهم السعودي.

3- علي الشامي، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، في العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول ما اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمن، هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمن، من خلال قياس اثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخصائص المعلومات المحاسبية ، خاصة الملائمة، خاصة الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن ومن خلال قياس اثر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيانه استهدف من خلالها المديرين الداخليين

والمحاسبين حيث تم توزيع 70 استبيانه على عينة الدراسة والتي خضعت جميعها للتحليل فكانت أهمها توصلت إليه هذه الدراسة:

- إن هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.
- ان الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

-GUY DJONGOUE, Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes, docteur, école doctorale entreprise, économie société, spécialité sciences de gestion, université bordeaux,2015.

هدفت الدراسة الى معرفة فائدة المعلومات المحاسبية في اخاذ القرارات وتقييم مخاطر الائتمان التجاري، أجريت الدراسة على عينة مكونة من 134 فردا وتم استخدام الطرق الإحصائية كالارتباط والانحدار كما واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

كانت النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق ببعد اتخاذ القرار بين الصفات العامة للمعلومات المحاسبية واستخدام المعلومات المحاسبية بالنسبة لبعد تقييم مخاطر الائتمان.

المبحث الثالث: التعليق على الدراسات السابقة مع إثراء الإضافات الجديدة في البحث

سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بالرقابة الجبائية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تم أوجه الاختلاف على التوالي:

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة لياس قلاب ذبيح: بعنوان مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛
- ❖ كل من الدراستين انتهجت أسلوب دراسة حالة بمديرية الضرائب؛
- ❖ تطرقت الدراستين إلى الرقابة الجبائية من حيث: المفهوم، الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية.

2. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة لكصاسي إبراهيم: بعنوان فعالية المراجعة الجبائية في تحسين مستوى الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015. في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،
- ❖ التطرق إلى الرقابة الجبائية من حيث: المفهوم، الإطار القانوني، أشكال المراجعة الجبائية والتنظيمي للرقابة الجبائية، الإجراءات العملية للمراجعة الجبائية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

3. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة قحموش سمية: بعنوان دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،
- ❖ التطرق إلى الرقابة الجبائية من حيث: المفهوم، الإطار القانوني، إشكال المراجعة الجبائية والتنظيمي للرقابة الجبائية، الإجراءات العملية للمراجعة الجبائية؛
- ❖ كل من الدراستين اعتمدا على أسلوب دراسة حالة بمديرية الضرائب.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة **KHARROUBI KAMEL, le contrôle fiscal comme un outil de lutte contre la fraude** في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،
- ❖ التطرق الى الرقابة الجبائية من حيث: المفهوم، الإطار القانوني، إشكال المراجعة الجبائية والتنظيمي للرقابة الجبائية، الإجراءات العملية للمراجعة الجبائية؛
- ❖ كل من الدراستين اعتمدا على أسلوب دراسة حالة بمديرية الضرائب.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الجدول رقم(1/2): يوضح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسة السابقة	الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف
أنجزت دراسة لياس قلاب ذبيح سنة 2010 اما الحدود المكانية كانت: دراسة جالة بمديرية الضرائب لولاية ام البواقي أنجزت دراسة لكصاسي إبراهيم سنة 2018 اما الحدود المكانية كانت: الجزائر خلال الفترة 2000- 2015.	أنجزت الدراسة خلال الموسم 2022/2021 اما بالنسبة للحدود المكانية: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار	من حيث الزمان والمكان
أنجزت دراسة قحموش سمية سنة 2013 اما الحدود المكانية فكانت: بسكرة		

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

<p>أنجزت دراسة KHARROUBI KAMEL سنة 2011 اما عن الحدود المكانية كانت: وهران</p>		
<p>تهدف دراسة لياس قلاب ذبيح الى إبراز أهمية التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية بينما تهدف دراسة لكصاسي إبراهيم الى البحث في حقيقة الوضعية المرتبطة بالتحصيل الضريبي في الجزائر. تهدف دراسة قحמוש سمية الى إبراز دور الرقابة الجبائية في تحسين حودة الصريحات الجبائية للمكلفين لتفادي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي. اما دراسة KHARROUBI KAMEL فتهدف الى معرفة الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.</p>	<p>تهدف داستنا الى معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية</p>	<p>من حيث الهدف</p>

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على دراسات سابقة

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة المتعلقة بجانب جودة المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المطلب الى أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تم أوجه الاختلاف على التوالي:

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

1. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة عبد الرحمان المخادمة بعنوان اثر نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة على اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي،
- ❖ كل من الدراستين اختبرتا خصائص المعلومات المحاسبية.
- ❖ تطرقت الدراستين الى المعلومات المحاسبية من حيث: المفهوم، والخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

2. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة: محمد كمال، اثر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية على قرار الاستثمار في الأسهم السعودي، في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي؛
- ❖ تطرقت الدراستين الى المعلومات المحاسبية من حيث: المفهوم، والخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية.

3. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة: علي الشامي بعنوان إثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي،
- ❖ تطرقت الدراستين مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية.

-اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة **GUY DJONGOUÉ, Qualité perçue de l'information comptable et décisions des parties prenantes,** في النقاط التالية:

- ❖ كل من الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي،
- ❖ تطرقت الدراستين مفاهيم عامة حول المعلومات المحاسبية.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الجدول رقم(02/02): يوضح أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	أوجه الاختلاف
<p>أنجزت دراسة عبد الرحمان المخادمة سنة 2004 اما بالنسبة للحدود المكانية الأردن. أنجزت دراسة محمد كمال سنة 2000 اما بالنسبة للحدود المكانية السعودية أنجزت دراسة علي الشامي سنة 2008. اما بالنسبة للحدود المكانية اليمن أنجزت دراسة GUY DJONGOUE سنة 2015 اما بالنسبة للحدود المكانية فكانت في:</p>	<p>أنجزت الدراسة خلال الموسم 2022/2021 اما بالنسبة للحدود المكانية: دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار</p>	<p>من حيث الزمان والمكان</p>
<p>اعتمدت دراسة عبد الرحمان المخادمة على استخدام أسلوب العينة بينما اعتمدت دراسة محمد كمال على أسلوب دراسة ميدانية على عينة عشوائية بينما اعتمدت دراسة علي الشامي على الاستبيان. اعتمدت دراسة GUY DJONGOUE على استخدام أسلوب العينة</p>	<p>اعتمدنا في دراستنا على أسلوب دراسة حالة بمديرية الضرائب</p>	<p>من حيث طبيعة الدراسة</p>

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على دراسات سابقة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الثالث: الإضافات الجديدة في البحث وجوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

تضمن هذا المطلب الإضافات الجديدة في البحث وكذا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

كما سيأتي:

الفرع الأول: الإضافات الجديدة في البحث

تتمثل الإضافات التي نرى ان الدراسة جاءت بها في ما يلي:

- تعتبر الدراسة التي نحن بصددنا والتي تحمل عنوان: دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة بديرية الضرائب لولاية أدرار مكملة للدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسات السابقة بان هذه الدراسات لم تنطرق الى دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وهو ما سيتم التعرف عليه من خلال الدراسة الحالية اعتمادا على أسلوب دراسة حالة بديرية الضرائب لولاية أدرار اعتمادا على البيانات الإحصائية المتاحة وتحليلها. كما وتضمنت الدراسة الحالية تنوع في منهج الدراسة لتشمل المنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

الفرع الثاني: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

مما لا شك فيه ان الدراسة الحالية استفادة من الدراسات السابقة في ما يلي:

- استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم ب: " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة بديرية الضرائب لولاية ادرار".
- استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم لهذه الدراسة؛
- استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في وضع الإطار النظري للدراسة الحالية ،حيث احتوت الدراسات السابقة على كم من المعلومات تمت الاستعانة بها في اثراء الجانب النظري.
- من خلال الإلمام بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة تم التمكن من الانطلاق في الدراسة الحالية؛
- -ساهمت الدراسات السابقة في ضبط وحصص المصطلحات الأساسية للبحث.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل عرض أهم ما جاءت به الدراسات السابقة سواءً المتعلقة بجانب الرقابة الجبائية أو المتعلقة بجانب جودة المعلومات المحاسبية من أهداف وإشكالية ومنهج المستخدم في الدراسة وأهم النتائج المتوصل إليها، حيث تم تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وكذا تطرقنا إلى ما استفدنا منه من خلال هذه الدراسات، وفي الأخير ذكرنا أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الدراسة
الميدانية لدور الرقابة الجبائية
في تحسين جودة المعلومات
دراسة حالة المحاسبي
بمديرية الضرائب لولاية ادرار

تمهيد:

إن الطبيعة التصريحية للأنظمة الجبائية قد تتجم عنها آثار ومخاطر تتمثل في أخطاء ومخالفات متعمدة أو غير متعمدة تؤثر بشكل مباشر على المداخل الجبائية للدولة وبالتالي التأثير على الإنفاق العام، الأمر الذي يتيح للإدارة الجبائية الحق في مراقبة هاته التصريحات والتأكد من سلامتها ومصداقيتها بهدف حماية حق الخزينة العامة من جهة والعمل على ردع ما يعرف بالتهرب والغش الضريبي الذي أصبح يشكل خطر على إيرادات الدولة وبالتالي عرقلة مختلف السياسات والبرامج الإنفاقية.

كما ويعتمد المتهربون من أداء الضريبة على استغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي، سواءاً من الناحية القانونية أو من الناحية المحاسبية أو المادية، ذلك أن العلاقة بين المحاسبة والضريبة تكمن في أن الإدارة الجبائية تعتمد على مخرجات المحاسبة في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة.

حيث سنتعرض في هذا الفصل الميداني إلى التعريف بمديرية الضرائب أدرار ثم سنتعرض الى الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية ادرار حسب طريقة التحقيق في المحاسبة وطريقة التحقيق المصوب في المحاسبة واخيرا وفق طريقة التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية أدرار

نستعرض في هذا المبحث التطور التاريخي لمديرية الضرائب بولاية أدرار، وكذا أهم المديرية الفرعية التي تحتوي عليها بالإضافة إلى التعرف على مهامه.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب أدرار ودورها الجبائي

وردت العديد من المراسيم والقرارات التي تناولت التعريف بمديرية الضرائب الولائية وبيان دورها الجبائي ضمن النظام الجبائي العام للدولة الجزائرية، وفي ما يلي سنتطرق إلى التعريف بمديرية الضرائب الولائية لولاية أدرار ولدورها في مجال الجبائية.

الفرع الأول: التعريف بمديرية الضرائب أدرار

تلعب مديرية الضرائب الولائية بولاية أدرار دوراً محورياً في النظام الجبائي على مستوى الولاية، وتُعرف على أنها إدارة محلية تابعة للمديرية الجهوية بشار تقوم بتحصيل وجباية مختلف الضرائب والرسوم، وكما تعتبر وسيط بين الدولة والمكلفين بالضريبة.

الفرع الثاني: الدور الجبائي لمديرية الضرائب الولائية

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، حيث تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها، حيث تتولى على وجه الخصوص مايلي:¹

1. في مجال الوعاء: تتولى القيام بالمهام التالية :
 - تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
 - تصدر الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم
النتائج
 - وتعد الحصيلة الدورية؛

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة: 17، المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ بتاريخ: 2006/09/18، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

- تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، وتعد تلخيصا عن ذلك وتقترح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها
- 2. **في مجال التحصيل:** في مجال التحصيل تتولى المديرية الولائية للضرائب المهام التالية :
 - تتكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
 - تراقب التكفل والتصفية اللذين يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك؛
 - تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
 - تضمن الرقابة القبليّة وتصفى حسابات تسيير القابضين.
- 3. **في مجال الرقابة:** في هذا المجال تتولى القيام بما يلي :
 - تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
 - تعد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها؛
 - تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.
- 4. **في مجال المنازعات:** ضمن هذا المجال، تتولى المهام التالية :
 - تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
 - تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.
- 5. **في مجال الوسائل:** في ما يتعلق بمجال الوسائل، تتولى المهام التالية:
 - تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وتعد التقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
 - تضمن تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
 - توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
 - تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
 - تكون رصيذا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وتضمن توزيعه وتعميمه؛
 - تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.
- 6. **مجال الاستقبال والإعلام:** في إطار هذا المجال، تكلف المديرية الولائية للضرائب بما يلي :

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أدرار

- تنظم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية أدرار

تتضمن مديرية الضرائب الولائية لولاية أدرار ضمن هيكلها التنظيمي الرئيسي، خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للوسائل؛
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للتحويل؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

بالإضافة إلى ثلاث أنواع من المصالح الخارجية، وهي إداريا وسلميا تابعة لمديرية الضرائب الولائية،

وهذه المصالح الخارجية تتكون من ما يلي:

- مفتشيات الضرائب (5) مفتشيات): عين بودة، تيمي، رقان، أولف، تيميمون؛
 - قباضات الضرائب (5) قباضات): العقيد لطفي: أول نوفمبر، رقان، أولف، تيميمون؛
 - مفتشيات التسجيل والطابع (4) مفتشيات): أدرار، رقان، أولف، تيميمون.
- وفي الجدول التالي يلخص كل المديريات الفرعية لمديرية الضرائب لولاية أدرار.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة الشخصية مع المدير الفرعي للوسائل، بتاريخ 2022/03/15 على الساعة 10:00 صباحاً.

المطلب الثالث: اختصاصات ومهام المديريات الفرعية لمديرية الضرائب الولائية بأدرار

من خلال الشكل السابق نجد المديرية الولائية تتكون من خمس مديريات فرعية وبدورها هذه

المديريات تتكون من عدة مكاتب، ويمكن التعريف بمهام هذه المديريات فيما يلي:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

تكمن مهمة هذه المديرية في تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تتكفل

بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعة هذه الطلبات ومراقبتها،

وتتكون هذه المديرية الفرعية من أربعة مكاتب:¹

- **مكتب الجداول:** يُكلف هذه المكاتب بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل، وكذا التكفل

بالجداول العامة وإصدارها.

¹ - مقابلة شخصية مع المدير الفرعي للعمليات الجبائية، يوم 15/03/2022 على الساعة 10:30 صباحاً.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

- **مكتب الإحصائيات:** يُكلف هذا المكتب باستلام المنتوجات الإحصائية الدورية المتعلقة بالوعاء وإرسالها إلى المديرية للضرائب، كذلك استلام الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.
 - **مكتب التنظيم والعلاقات العامة:** يقوم هذا المكتب بتوزيع المناشير والتعليمات والمذكرات الواردة من الإدارة المركزية، بالإضافة إلى متابعة وتنفيذ إنجاز برنامج عمل المفشيات، بالإضافة إلى السهر على احترام آجال إصدار الضريبة من قبل مفتشيات الوعاء في مجال الضرائب والرسوم التي تتم معالجتها من طرف مركز الإعلام الآلي.
 - **مكتب التنشيط والمساعدة:** يُكلف بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، وتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها، وكذلك متابعة ومعالجة تقارير التحقيق في التسيير.
- ### 2. المديرية الفرعية للتحويل

تكمن مهامها في التكفل بالجدول وسندات مراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحويل وتنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحويل الجبري للضريبة، كما تقوم هذه المديرية بمراقبة القباضات ومساعدتها قصد تطهير الحسابات، وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب:¹

- **مكتب مراقبة التحويل:** يُكلف بدفع نشاطات التحويل، والمحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات، وكذا إعداد العناصر الجبائية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.
- **مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله:** وتكمن مهامه في متابعة أشغال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها، وكذا مراقبة وضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة، والتكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها.

¹ - مقابلة شخصية مع المدير الفرعي للتحويل، يوم 15/03/2022 على الساعة 10:00 صباحا.

- **مكتب التصفية:** يُكلف بمراقبة الجداول العامة وسندات التحصيل أو سندات الإيرادات المتعلقة بمستخلصات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية فيما يتعلق بالغرامات المالية أو الموارد غير الجبائية، وكذا التكفل بجداول القبول في الإرجاع للمبالغ المعترت تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، بالإضافة إلى استلام المنتجات الإحصائية التي يقوم بإعدادها قابضو الضرائب.

3. المديرية الفرعية للمنازعات

تتمثل مهمتها في معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة، ومعالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة، كما تقوم بمهمة تشكيل ملفات الإيداع الخاصة بالتظلمات أو طعون الاستئناف الدفاع أما الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية، وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب:¹

- **مكتب الاحتجاجات:** ويكلف باستلام الطعون الهادفة إلى إرجاع الحقوق أو إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
- **مكتب لجان الطعون:** يُكلف بدراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة، بالإضافة إلى تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاع دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.
- **مكتب المنازعات القضائية:** ويكلف بإعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة، والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبية.

1 - مقابلة شخصية مع المدير الفرعي للمنازعات، يوم 2022/01/02 على الساعة 10:15 صباحا.

- مكتب التبليغ والأمر بالصرف: تكمن مهمة هذا المكتب في تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن، والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع أعداد شهادات خاصة بذلك.

4. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تُكلف هذه المديرية بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب وهي:

- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: يقوم بتشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني بوعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها، وكذلك تنفيذ برامج التدخلات والبحث وتنفيذ حق الاطلاع والزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية

- مكتب البطاقات والمقارنات: يقوم بتكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة، والتكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة، ومراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

- مكتب المراجعات الجبائية: يتكفل بمتابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة، وتسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة، وإعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

- مكتب مراقبة التقييمات: يقوم باستلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا، والمشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية، وكذلك متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها التي تقدمها السلطات العمومية.

5. المديرية الفرعية للوسائل

تقوم هذه المديرية بتسيير المستخدمين والميزانية، والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب، والسهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حال تشغيل، وتتكون هذه المديرية من أربع مكاتب¹:

1 - مقابلة شخصية مع المدير الفرعي للوسائل، يوم 2022/03/15 على الساعة 10:40 صباحا.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

- **مكتب المستخدمين:** يُكلف هذا المكتب بالسهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، وإنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد المناصب، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.
- **مكتب عمليات الميزانية:** يقوم بتنفيذ العمليات الخاصة بالميزانية، وتحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له، وتحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، كما يقوم هذا المكتب بإعداد الحساب الإداري للمديرية.
- **مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:** يقوم هذا المكتب بتسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب، بالإضافة إلى تنفيذ التدابير المشروعة فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل وعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.
- **مكتب الإعلام الآلي:** يقوم هذا المكتب بالتنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي، وكذلك يحافظ هذا المكتب على حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية أدرار (حالات ميدانية في طرق الرقابة الجبائية)

فيما سيأتي سنتناول دراسة حالات ميدانية لطرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرية الضرائب الولائية (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة)، والتي سبق التطرق إليها سابقاً ضمن هذا البحث، هذه الحالات تمت معالجتها على مستوى مديرية الضرائب الولائية لولاية أدرار، حيث سنكتفي بأخذ حالة واحدة عن كل طريقة (تحقيق) من طرق الرقابة الجبائية

المطلب الأول: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق في المحاسبة

قبل الخوض في إجراءات هذا التحقيق، لابد من الإشارة والتعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف الذي خضع لهذا التحقيق في المحاسبة، والأسباب والدواعي التي استدعت إخضاعه لمثل هذا التحقيق.

التعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف محل التحقيق

المكلف المعني شخص طبيعي في شكل مؤسسة إنتاجية خدماتية تصنف هذه الأخيرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لرقم أعمالها الذي لا يرتقي لصنف أرقام أعمال المؤسسات الكبيرة، أما بالنسبة لطبيعة ونوع نشاط المكلف فهو يختص في نشاطي الإنتاج وتقديم الخدمات.

أولاً: إرسال إشعار بالتحقيق إلى المكلف المعني: (الملحق رقم 01)

من الشروط الإلزامية والخطوة الأولى لهذا التحقيق، هو إرسال إشعار بالتحقيق في المحاسبة مرفوقاً بميثاق المكلف بالضريبة إلى المكلف المعني أو تسليمها له يداً بيد في نسختين مع وصل استلام، بحيث نسخة يحتفظ بها المعني والنسخة الأخرى يحتفظ بها المحققين بعد المصادقة عليها وتدوين تاريخ استلامها من قبل المكلف في وصل استلام، ويتضمن هذا الإشعار:

- اسم وعنوان المكلف؛
- طبيعة ونوع النشاط الممارس من قبله؛
- رقم الإشعار وتاريخ إرساله؛
- تاريخ استلام الإشعار من قبل المعني؛
- تاريخ الدخول في عين المكان (أي التنقل إلى مقر المؤسسة)؛
- السنوات الأربعة المعنية بالتحقيق في معلوماتها المحاسبية (2014، 2015، 2016، 2017)؛
- تشكيلة الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق فيها:
 - الرسم على النشاط المهني (TAP)
 - الرسم على القيمة المضافة (TVA)
 - الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)
 - حقوق الطابع (DT)
- توقيع كل من رئيس فرقة التحقيق المحاسبي، والعون المفتش الذي سيتولى عملية التحقيق.

ثانياً: إعداد كشوف مالية لمقارنة الميزانيات والنتائج:

بغية التحقيق في مدى صدق المعلومات المحاسبية المصرح بها من قبل المكلف، يقوم المحقق بإعداد كشوفان (وهما عبارة عن نموذجان معدان من طرف الإدارة الجبائية يتم ملؤهما من قبل

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة ب مديريةية الضرائب لولاية ادرار

المحقق)، أحدهما يلخص عناصر أصول وخصوم ميزانيات السنوات المعنية بعملية التحقيق، حيث يمكن هذا الجدول من إجراء مقارنات لعناصر الميزانية عبر الزمن، ويسمح بالوقوف على التغيرات والثغرات التي يمكن أن تشوب بعض عناصر الميزانية.

أما الآخر فيتضمن بعض المعلومات المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بالنتائج الوسيطة والنهائية المحققة خلال السنوات المعنية بالتحقيق، مدعومة ببعض الهوامش والنسب المفسرة والمبررة لبعض النتائج والوضعيات، والكشفان اللذان تم إعدادهما في هذا السياق للمكلف المعني بعملية التحقيق محل الدراسة، نلخصهما في الجداول التالية:

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديريةية الضرائب لولاية ادرار

جدول رقم(3-1) (كشف لمقارنة عناصر الأصول)

الوحدة: دج

ACTIF	2014	2015	2016	2017	2018
ACTIFS NON COUR					
Immob Incorporelles					93,600
Immob Corporelles					
Terrains					
Batiments	2,564	2,564	2,564	2,563	2,564
Autres Imm Corp	29,896,184	29,532,682	31,811,758	27,223,365	28,074,079
Immob en Cours			422,520	422,520	422,520
Immob Financi:					
Autres Patie et CR Rat					
Prêts et Autr Act Fin Non Cor	-,663,388	-2,104,726			13,000,000
ACTIFS COURANTS					
Stocks et Encours	2,586,347		-508,187		2,863,496
Créances					
Clients				67,717,220	47,898,246
Autres Débiteurs	672,641	7,159,237	5,803,951	7,268,246	17,539,234
Impots et assimilés				19,860,210	52,516,649
Disponibilités					
Trésorerie	781,851	2,364,427	51,645	5,166,037	47,009,005
TOTAUX	32,276,199	36,954,184	37,584,251	127,660,161	209,419,393

المصدر: تقرير التحقيق في محاسبة المكلف المعني 2019

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

جدول رقم (3-2) (كشف لمقارنة عناصر الخصوم)

الوحدة: دج

PASSIF	2014	2015	2016	2017	2018
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis	3,100,000	3,100,000	3,100,000	36,088,052	36,088,052
Primes et réserves					
Ecart de réévaluation					
Résultat net	1,772,972	3,279,917	3,986,648	25,910,405	17,860,170
Autres capitaux pr	18,163,578	18,163,578	21,443,495		25,910,405
PASSIFS N COURANTS					
Empr et dettes financières	2,000,841	2,000,841	2,000,841		
Impots différés					69,000,000
Autres Dettes N.Cour					
Provisions					
PASSIFS COURANTS					
Fournisseurs	5,860,942	4,465,892	3,850,358	61,038,623	51,766,000
Impots	641,522	5,018,451	786,308	1,634,877	2,863,112
Autres dettes	456,344	925,505	2,416,601	2,988,204	5,931,654
Trésorerie Passif	280,000				
TOTAUX	32,276,199	36,954,184	37,584,251	127,660,161	209,419,393

المصدر: نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

الجدول رقم (3-3): كشف لمقارنة النتائج الوسيطة والنهائية(جدول حسابات النتائج)

RELEVÉ DE COMPTABILITÉ
CONCERNANT

M:

ADRESSE:- ADRAR

ACTIVITE: E T B + CATRING

	2015	2016	2017	2018
vente de mses				
mses cons				
Benifice brut (cr-deb)	-	-	-	-
% : beni br*100/ventes				
Production vendue	60,076,390	133,146,680	239,886,177	272,890,077
production stockée				
Pour elle-même				
Total de credit	60,076,390	133,146,680	239,886,177	272,890,077
matiere et four+autre approv,consom	35,585,415	71,957,532	65,302,390	40,138,286
services	14,781,122	33,892,503	120,531,243	140,238,493
Total de debit	50,366,537	105,850,035	185,833,633	180,376,779
benifice brut	9,709,853	27,296,645	54,052,544	92,513,298
brut VA%	16.16%	20.50%	22.53%	33.90%
benifice total	9,709,853	27,296,645	54,052,544	92,513,298
produits divers				
transffert des ch				
total de credit	9,709,853	27,296,645	54,052,544	92,513,298
frais personnel	4,894,451	6,726,067	6,395,396	45,614,336
impot	1,270,572	2,001,162	4,081,432	7,161,143
fraiss divers		62,459	1,274,387	69,671
amortissement	2,030,168	14,508,393	16,988,393	21,807,971
provisions				
Total de debit	8,195,191	23,298,081	28,739,608	74,653,121
solde de resultat	1,514,662	3,998,564	25,312,936	17,860,177
autre prod		280	597,473	
total de credit	1,514,662	3,998,844	25,910,409	17,860,177
solde de resultat	6,680,529-	19,299,237-	2,829,199-	56,792,944-
Autres ch	7,714	12,191		
Total de debit	7,714	12,191		
Benifice net	1,506,948	3,986,653	25,910,409	17,860,177
Net%	2.51%	2.99%	10.80%	6.54%

المصدر: نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

ثانياً: بداية عملية التحقيق في عين المكان واختبار جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة شكلاً ومضموناً:

تمت هذه العملية من طرف فرقة التحقيق ويتولى عملية التحقيق عون برتبة مفتش (محقق في المحاسبة)، الذي خلص إلى ما يلي:
بناء على إشعار بالتحقيق والمستلم من طرف المعني جرت عملية التحقيق المحاسبية لنشاط الأخير، ومن خلال ذلك سجلنا الملاحظات التالية :
❖ من ناحية الشكل:

- من حيث الشكل المعلومات المحاسبية، سجلنا الملاحظات التالية :
- 1- وجود دفتر اليومية العامة مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس محكمة المختص إقليمياً؛
 - 2- وجود دفتر الجرد مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس محكمة المختص إقليمياً؛
 - 3- وجود التصريحات الشهرية وهي مودعة في آجالها القانونية؛
 - 4- وجود التصريحات السنوية وهي مودعة في آجالها القانونية؛
 - 5- وجود اليوميات المساعدة للمشتريات، المبيعات، الصندوق، البنك، العمليات المختلفة؛
 - 6- وجود الميزانيات الجبائية الخاصة بالسنوات محل التحقيق مودعة في آجالها القانونية.
- ❖ من ناحية المضمون:

أما من حيث مضمون المعلومات المحاسبية، فقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

- وجود معظم فواتير الشراء المصرح بها محاسبياً؛
- وجود جميع فواتير البيع المصرح بها محاسبياً؛
- وجود جداول حركة المخزون والميزانيات الختامية بدفتر الجرد.

• أما بعد تفحص الوثائق المحاسبية ومنها فواتير البيع والكشوفات البنكية، اتضح أن رقم الأعمال المفوتر ورقم الأعمال المقبوض في كل السنوات المعنية بالتحقيق هو كما يلي:

1-1 جدول رقم(3-4) (رقم الأعمال المفوتر CA Réalisé):

الوحدة: دج

السنة	النشاط	المبلغ
2015	ETB	63 268 784
	PRESTATION	35 796 406
	المجموع	99 065 191
2016	ETB	182 090 116

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

4 863 418	PRESTATION	
186 953 534	المجموع	
32 534 999	ETB	2017
360 017 607	PRESTATION	
392 552 606	المجموع	
21 973 523	ETB	2018
399 842 821	PRESTATION	
421 816 344	المجموع	

المصدر: نفس المرجع السابق

جدول رقم (3-5): رقم الأعمال المقبوض CA Encaissé

المقبوض			السنة
المعفى المثبت	المعفى غير المثبت	العادي (17% و 19%)	
1 855 570	33 347 586	24 693 891	2015
70 705 899,29	11 407 031	51 465 374	2016
25 590 095,39	122 094 508	23 624 954	2017
36 840 589,50	208 624 647	43 583 993	2018

المصدر: نفس المرجع السابق

- **مراجعة المشتريات:** يتم تفحص فواتير الشراء ومقارنتها مع اليوميات المساعدة و إمكانية استغلالها في نشاط المكلف تم التوصل الى تسجيل بعض عمليات الشراء محاسبياً دون إرفاقها بوثائق ثبوتية للسنوات الأربعة وهي ملخصة في الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم (3-6): جدول المشتريات

المعالجة الجبائية	ح/442	ح/381	السنة
	373 273,90	2 195 728,81	2015
يدرج مجموع ح/ 381 ضمن النتيجة الجبائية الخاضعة في حين يسترجع الرسم على القيمة المضافة ممثلاً في مجموع ح/442	2 963 750,78	17 433 828,09	2016
	51 447,00	423 767,34	2017
	236 721,00	1 245 900,00	2018
	3 625 192,67	21 299 224,24	المجموع

المصدر: نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

مراقبة تسجيل التكاليف: ثم تأتي مراجعة الإهلاكات تبين أن أقساط الإهلاكات المخصومة من الربح الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي، حيث كانت كما يلي:

جدول رقم(3-7): جدول الإهلاكات

السنة	العتاد	رقم الفاتورة	تاريخ الحيازة	قيمة الحيازة	قسط الإهلاك السنوي	2015	2016	2017	2018
2015	سيارة نفعية هيليكس	5299	30/11/2014	1 666 667	333 333	333 333	333 333	333 333	333 333
2016	compresseur	800010	28/08/2016	1 280 000	128 000	-	42 667	128 000	128 000
	Cabines sahariennes	23	16/05/2016	15 930 000	1 593 000	-	995 625	1 593 000	1 593 000
2017	Camion a' benne	26	12/01/2017	11 400 000	2 280 000	-	-	2 147 000	2 280 000
المجموع									
						333 333	1 371 625	4 201 333	4 334 333

المصدر: نفس المرجع السابق

• مضمون التبليغ الإبتدائي: بعد الإطلاع على كل الوثائق المتاحة، وجمع وتبويب واحتساب وتحليل كل المعلومات من طرف المحققين، تأتي بعد ذلك مرحلة مقارنة ما تم التوصل إليه ومثبت بالوثائق فعلياً مع ما هو مصرح به من طرف المكلف ليتم تأسيس التبليغ الإبتدائي وتحديد الأسس المقترحة لاحتساب الضرائب المطبقة كما يلي:

➤ الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني : Bases TAP
جدول رقم(3-8)

السنة	الأساس الخاضع	الأساس المصرح به	الفارق
2015	59,897,048	60,076,391	-179,343
2016	133,578,304	133 146 680	431 624
2017	171,309,557	165,671,160	5,638,397
2018	289,049,230	292,291,073	-3,241,843

المصدر: الملف الجبائي للمكلف

➤ الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة : Bases TVA
جدول رقم(3-9)

السنة	الأساس الخاضع	الأساس المصرح به	الفارق
2015	58,041,478	24,279,985	33,761,493
2016	62,872,405	50,592,345	12,280,060
2017	145,719,462	17,986,557	127,732,905
2018	252,208,641	374,889	251,833,752

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

المصدر: الملف الجبائي للمكلف

➤ الرسم على القيمة المضافة المسترجع : TVA a Reintegrer

الجدول رقم (3-10)

السنة	الرسم المسترجع	مصدر الرسم
2015	373 273,90	ح/442 خاص بتقييد الرسم على القيمة المضافة على المشتريات غير مرفقة بوثائق ثبوتية.
2016	2 963 750,78	
2017	51 447,00	
2018	236 721,00	

المصدر: الملف الجبائي للمكلف

➤ الأساس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي Bases IRG

وأخيراً تأتي عملية استرجاع التكاليف التي تم خصمها من الربح، والتي لا تدخل في المبلغ الخاضع للضريبة، والجدول التالي يبين التكاليف التي قام المكلف بخصمها.

1-4 جدول الفوارق Source Des Ecarts

الجدول رقم (3-11): التكاليف التي قام المكلف بخصمها

السنة	2015	2016	2017	2018	
فوارق رقم الأعمال	المحقق	99,065,191	186,953,534	392,552,606	421,816,344
	المصرح به	60,076,390	133,146,680	239,886,177	272,890,077
	الفارق	38,988,801	53,806,854	152,666,429	148,926,267
فارق المشتريات	2,195,729	17,433,828	423,767	1,245,900	
فوارق الاهتلاكات	المسجلة	2,030,168	14,508,393	16,988,393	21,807,971
	المثبتة	333,333	1,371,625	4,201,333	4,334,333
	الفارق	1,696,835	13,136,768	12,787,060	17,473,638
مجموع الفوارق	42,881,365	84,377,450	165,877,256	167,645,805	

2-4 ملخص الأسس

الجدول رقم (3-12)

السنة	الأساس الخاضع	الأساس المصرح به	الفارق
2015	44 388 309	1 506 944	42 881 365

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

84 377 450	3 988 648	88 366 098	2016
165 877 256	27 184 792	193 062 048	2017
167 645 805	17 928 763	185 574 568	2018
460 781 876	50 609 147	511 391 023	المجموع

المصدر: الملف الجبائي للمكلف

- دعوة المكلف لحضور اجتماع اختتام أشغال التحقيق في المحاسبة: (ملحق رقم:08) يتم استدعاء المكلف محل التحقيق وذلك لأجل مناقشة الأسس الناتجة عن عملية التحقيق المحاسبي، وتتم نهاية أشغال التحقيق بحضور المكلف وبمحضر نهاية أشغال التحقيق ممضى من طرفه ومن طرف المحققين ، لا يمكن للإدارة الجبائية أن تشرع في تحقيق جديد لنفس السنوات التي كانت محل التحقيق إلا إذا كان المكلف قد أستعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة أثناء التحقيق.
- إرسال التبليغ الابتدائي الناتج عن عملية التحقيق المحاسبي: (ملحق رقم:04) يتم تسليم التبليغ الابتدائي للمكلف من أجل الرد عليه بالوثائق الثبوتية في أجل أقصاه (40يوماً) ابتداءً من تاريخ استلام التبليغ وفي حالة عدم الرد خلال المدة المحددة قانوناً يعتبر قبولاً ضمناً لما جاء فيه من طرف المكلف¹
- الرد عن التبليغ الإبتدائي: تم الرد عن التبليغ الإبتدائي ضمن الآجال المحددة قانوناً وذلك طبقاً للمادة 42 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تمت دراسته وقبول بعض الوثائق الثبوتية المرفقة
- دعوة لحضور مناقشة التبليغ النهائي: تتم دعوة المكلف وذلك من أجل الحضور لمناقشة الأسس النهائية للتحقيق وتبليغه بالحقوق النهائية المستحقة.
- مضمون التبليغ النهائي: (ملحق رقم:05) تبعاً للتبليغ الإبتدائي الذي تم إرساله لكم والذي تم من خلاله اقتراح مجموعة من الأسس الخاضعة لمختلف الضرائب والرسوم، وبعد ردمك الوارد إلى المصلحة ضمن الآجال القانونية، حيث تمت دراسته بدقة وقبول بعض التبريرات ورفض الأخرى وبالتالي تم الإبقاء على نفس الفوارق المرسلة في التبليغ السم التوصل إلى النتائج النهائية كما يلي:

➤ الحقوق المستحقة للرسم على النشاط المهني (TAP) (1.5 %):²

¹- المادة 20 الفقرة رقم: 06 من قانون الإجراءات الجبائية.

² - تم الاستناد في تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني إلى المادتين 217 و 221 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة؛

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديريةية الضرائب لولاية ادرار

الجدول رقم (3-13)

المجموع	الغرامة		الفارق	المبلغ المدفوع	المبلغ المستحق	الفارق	الأساس المصرح به	الأساس الخاضع	السنة
	المبلغ	النسبة							
7 122	647	10%	6 475	1 997 200	2 003 675	431 624	133 146 680	133 578 304	2016
7 122	647		6 475	1 997 200	2 003 675	431 624	133 146 680	133 578 304	المجموع

المصدر: نفس المرجع السابق

➤ الحقوق المستحقة للرسم على القيمة المضافة (TVA)¹

الجدول رقم (3-14)

المجموع	الغرامة		الفارق	المبلغ المدفوع	المبلغ المستحق	الفارق	الأساس المصرح به	الأساس الخاضع	المعدل	السنة
	المبلغ	النسبة								
84 382	11 006	15%	73 376	8 675 738	8 749 114	431 624	51 033 750	51 465 374	17%	2016
84 382	11 006		73 376	8 675 738	8 749 114	431 624	51 033 750	51 465 374		المجموع

المصدر: نفس المرجع السابق

➤ الحقوق المستحقة للضريبة على الدخل الإجمالي²

الجدول رقم (3-15)

المجموع	الغرامة		الفارق	المبلغ المدفوع	المبلغ المستحق	الفارق	الأساس المصرح به	الأساس الخاضع	السنة
	المبلغ	النسبة							
2,061,385	412,277	25%	1,649,108	632,013	2,281,121	9,423,472	3,988,648	13,412,120	2016
2,440,555	488,111	25%	1,952,444	4,691,339	6,643,783	11,156,827	27,184,792	38,341,619	2017
2 680 974	536 195	25%	2 144 779	3 071 534	5 216 313	12 255 881	17 928 763	30 184 644	2018
7 182 914	1 436 583		5 746 331	8 394 886	14 141 217	32 836 180	49 102 203	81 938 383	المجموع

المصدر: الملف الجبائي للمكلف

1 - تم الاستناد في تحديد الأسس الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إلى المواد من 14 إلى 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
2 - تم الاستناد إلى المادتين 11 و 17 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديريةية الضرائب لولاية ادرار

حيث يتم احتساب الضريبة: على الدخل الإجمالي من خلال الجدول الخاص بحساب " الضريبة على الدخل الإجمالي " باعتبار المكلف خاضعا للنظام الحقيقي.

الجدول رقم (3-16): سلم فرض الضريبة على الدخل الإجمالي

شريحة الدخل	معدل الضريبة	مبلغ الضريبة بالنسبة للشريحة
أقل من 120 000	0%	-
120 001-360 000	20%	48 000
360 001-1 440 000	30%	324 000
أكثر 1 440 000	35%	-

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

➤ الرسم على القيمة المضافة المسترجع: TVA a Réintégrer²¹

الجدول رقم (3-17)

المجموع	الغرامة		الفارق	المبلغ المدفوع	المبلغ المستحق	السنوات
	النسبة	المبلغ				
59,164	15%	7,717	51,447	0	51,447	2015
295,901	25%	59,180	236,721	0	236,721	2016
355,065		66,897	288,168	0	288,168	المجموع

المصدر: الملف الجبائي للمكلف

➤ إرسال الجدول الفردي: بعد إرسال التبليغ النهائي يتم إصدار الجدول الفردي والمتضمن مجموعة الضرائب والرسوم والغرامات الناتجة عن المراقبة المحاسبية بإسم المكلف لأجل تحصيلها لدى قباضة الضرائب التابع لها ملف المكلف المعني بالتحقيق.

المطلب الثاني: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق المصوب في المحاسبة

يعتبر هذا التحقيق من التحقيقات المتعلقة بالمعلومات المحاسبية حديث العهد بالمديرية الولائية للضرائب، وهذا لأن التحقيق المصوب في المحاسبة تم إقراره مؤخراً فقط في قانون المالية لسنة (2010) كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول من الدراسة)، ونظراً لغياب نصوص قانونية إجرائية تفصيلية لهذا النوع من الرقابة الجبائية، فقد تأخر تجسيده على أرض الواقع بعض الوقت.

² - تم الاستناد في تحديد الرسم على القيمة المضافة الواجب استرجاعه إلى المواد من 29 إلى 41 من قانون الرسم على رقم الأعمال المتعلقة بعمليات الحسم.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

وفي ما يتعلق بالحالة التي أخذت كنموذج تطبيقي للتحقيق المصوب في المحاسبة، فقد تقدمت بها مراحل التحقيق مراحل متقدمة، وهي كافية لسد متطلبات هذا البحث فيما يتعلق بالتحقق من مدى جودة المعلومات المحاسبية.

• **التعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف:** المكلف المعني شخص طبيعي في شكل مؤسسة (مقاول)، يصنف هذا النوع من المقاولات ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يتناسب مع رقم الأعمال المصرح به من قبل المكلف المعني، حيث أن طبيعة ونوع نشاط المكلف يتمثل في مقاوله للأشغال العمومية والري.

• **إجراءات التحقق من جودة المعلومات المحاسبية:** قبل الخوض في تفاصيل هذه الإجراءات، نتطرق إلى تجميع معلومات أولية عامة حول هذا التحقيق.

➤ **معلومات عامة حول هذا التحقيق:** يمكن إيجازها فيما يلي:

▪ السنة المعنية بالتحقيق 2018؛

▪ الضرائب المستهدفة بهذا التحقيق، هي الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي؛

▪ مدة التحقيق استمرت إلى ما يقارب ستة 6 أشهر.

➤ **الثغرات والأخطاء المكتشفة بالمعلومات المحاسبية المصرح بها:**

- **تضخيم استهلاك المادة الأولية الياجور:** فاعند مراقبة فواتير الشراء المتعلقة بمادة الياجور، تبين أن هناك تضخيم في استهلاك هذه المادة، وذلك من خلال المقارنة بين فواتير شراء هذه المادة، والكميات المستهلكة في مختلف الأشغال التي أنجزتها المقاوله، كما هو مبين في ما يلي:

الجدول رقم (3-18): الكميات المشتراة من المادة الأولية الياجور من الحجم الكبير

رقم الفاتورة	الكمية المشتراة(ياجورة)	السعر الوحدوي(دج)	مبلغ الفاتورة
01	12 500	13.33	166 625
02	16 000	13.33	213 280
03	12500	13.33	166 625
04	10 000	13.33	133 300
المجموع	51000		679 830

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الأولي للتحقيق المصوب في المحاسبة للمكلف المعني
الجدول رقم (3-19): الكميات المستهلكة من المادة الأولية الياجور من الحجم الكبير

الكمية المستهلكة من المادة الأولية(ياجورة)	الأشغال المنجزة
17 500	انجاز سور خاص بساحة لعب(1)
578	انجاز غرفة تحكم بمنبع وخزان ماء
1 225	انجاز سور مقبرة
385	انجاز غرفة تخزين القياس بمنبع وخزان ماء
2 000	انجاز محول كهربائي لمسبح نصف أولمبي
17 500	انجاز سور خاص بساحة لعب(2)
2 040	انجاز سور بالمركب الرياضي
41 228	المجموع

المصدر: نفس المرجع السابق

الجدول رقم (3-20): استخراج الفرق بين الاستهلاكات الحقيقية والمصرح بها من المادة الأولية
الياجور من الحجم الكبير

المبلغ(دج)	السعر الوحدوي	الكمية(ياجورة)	البيان
679 830	13 33	51 000	الكمية المستهلكة المصرح بها
549 569	13 33	41 228	الكمية المستهلكة الفعلية
130 261		9 772	الفارق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الأولي للتحقيق المصوب في المحاسبة للمكلف المعني
-تضخيم استهلاك المادة الأولية البلاط: من جهة أخرى، وأثناء مراقبة فواتير الشراء المتعلقة بهاته المادة،
تبين أن هناك تضخيم في استهلاك هذه المادة، وذلك من خلال المقارنة بين المشتريات والاستهلاكات من
هذه المادة، ويمكن توضيح هذه الثغرة في ما يلي:

الجدول رقم (3-21): الكميات المستهلكة من المادة الأولية الياجور من البلاط

رقم الفاتورة	الكمية المشتراة(المتر المربع)	سعر المتر المربع الواحد	المبلغ الإجمالي للفاتورة(دج)
1	800	441.3	353 040

المصدر: نفس المرجع السابق

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

بينما لم تستهلك المقاوله أي شيء من هذه المادة الأولية في مختلف الأشغال المنجزة من قبلها، وهذا ما يدل على وجود شكل من أشكال الإخفاء والتضليل في المعلومات المحاسبية المصرح بها في هذا الإطار، والجدول التالي يوضح حجم هذا الإخفاء كمية ومبلغاً:

الجدول رقم (3-22): استخراج الفرق بين الكمية المستهلكة المصرح بها والحقيقية للمادة الأولية البلاط

المبلغ الاجمالي للفاتورة(دج)	سعر المتر المربع الواحد	الكمية المشتراة(المتر المربع)	البيان
353 040	441.3	800	الكمية المستهلكة المصرح بها
0	0	0	الكمية المستهلكة الفعلية
353 040	441.3	800	الفرق

المصدر: نفس المرجع السابق

-تضخيم استهلاك المادة الأولية (أنابيب البلاستيك): ما يلاحظ على هذه المادة الأولية، هو نفسه ما لوحظ على المواد الأولية السابقة الذكر، حيث تتضمن تصريحات المكلف استهلاكات معتبرة من المادة الأولية أنابيب البلاستيك بينما في حقيقة الأمر وحسب ما تم انجازه من أشغال من قبل المكلف، فلم يستهلك أي شيء من هذه المادة الأولية، ويمكن توضيح الكميات المشتراة من هذه الأخيرة، والمستهلك منها تصريحاً وحقيقة كما يلي:

الجدول رقم (3-23): الكميات المستهلكة من المادة الأولية أنابيب البلاستيك

المبلغ الاجمالي للفاتورة(دج)	سعر المتر الواحد	الكمية المشتراة(المتر)	رقم الفاتورة
232 526	195.4	1 190	01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الأولي للتحقيق المصوب في المحاسبة للمكلف المعني
الجدول رقم (3-24): استخراج الفرق بين الكمية المستهلكة المصرح بها والحقيقية للمادة الأولية أنابيب

البلاستيك

المبلغ الإجمالي للفاتورة(دج)	سعر المتر المربع الواحد	الكمية المشتراة(المتر المربع)	البيان
232 526	195.4	1 190	الكمية المستهلكة المصرح بها

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

0	0	0	الكمية المستهلكة الفعلية
232 526		1 190	الفارق

المصدر: نفس المرجع السابق

ومنه، وبناء على ما سبق فإن الفوارق المكتشفة في الكميات المستهلكة من المواد الأولية السالفة الذكر سوف تؤخذ كرقم أعمال منجز مع تطبيق نسبة: 20 % كهامش ربح خام، وعلى ضوء هذا يكون رقم الأعمال المستخرج كما يلي :

الجدول رقم (3-25): استخراج رقم الأعمال

المبلغ	البيان	
130 261	الفرق في استهلاك المادة الأولية الياجور	1
353 040	الفرق في استهلاك المادة الأولية البلاط	2
232 526	الفرق في استهلاك المادة الأولية أنابيب البلاستيك	3
715 827	المجموع (3+2+1)	4
143 165	نسبة هامش الربح المطبق 20%	5
858 992	رقم الأعمال المصوب المستخرج	6
0	رقم الأعمال المصرح به	7
858 992	الفارق الإجمالي الخاضع	8

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير التحقيق المصوب في المحاسبة للمكلف المعني

المطلب الثالث: دراسة حالة وفق طريقة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

يختص هذا النوع من التحقيقات بالأشخاص الطبيعية فقط، حيث يحقق في مجمل مداخلهم ومصادرهم المختلفة، كما أنه وفي كثير من الأحيان يكون كتحقيق تابع للتحقيق في المحاسبة أو التحقيق المصوب في المحاسبة، وخاصة إذا تعلق الأمر بتعدد الشركاء وبحساباتهم الجارية فيها.

وفي ما يلي سنتناول حالة عملية عن هذا النوع من التحقيقات الجبائية، وهي تتعلق بشخص طبيعي متعدد المداخل والوظائف :

معلومات عامة حول التحقيق: تتلخص هذه المعلومات في النقاط التالية :

• المعني متزوج وله ابن وابنة؛

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

• المعني يمارس نشاط تجارة بالجملة للمواد الغذائية؛

• المعني يسكن في ولاية أدرار؛

• المعني لا يحترم القواعد الجبائية المنصوص عليها قانوناً فيما يخص التصريحات الجبائية؛

• السنوات محل التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: 2005، 2006، 2007، 2008؛

• الضرائب والرسوم محل التحقيق: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)؛

• تم إشعار المكلف المعني بإشعار مسبق بخضوعه للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، ومنح

مهلة خمسة عشرة (15) يوماً للتحضير؛

• عملية التحقيق تمت على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمديرية الولائية للضرائب أدرار، مكتب المراجعات الجبائية؛

• المعني قدم كل التسهيلات وأجاب عن كل الاستفسارات المطلوبة في أحسن الظروف.

1. نتائج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة للمكلف المعني:

بناءً على الإشعار بالتحقيق جرت عملية التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة للدخل الإجمالي للمكلف المعني للسنوات محل التحقيق: 2005، 2006، 2007، 2008، وقد أسفرت عملية التحقيق على ما يلي:

❖ المعني قدم التصريح بالتمتكات والذي كان سلبياً؛

❖ تم مراسلة بعض المديريات الولائية للضرائب وبعض المصالح والإدارات الأخرى (بنوك، وكالات السفر، فنادق، أملاك الدولة، الحفظ العقاري... إلخ) التي يمكن أن تفيد التحقيق بمعلومات إضافية تدخل في إطار نشاط وممتلكات المكلف، فكانت الردود التي وصلت في معظمها سلبية؛

❖ قامت فرقة التحقيق بإعداد محضر معاينة للمعني، وتم من خلاله حصر ممتلكات ومداخيل المكلف المعني ومصاريفه، وكانت على النحو التالي:

○ المعني صرح أنه يقيم في سكن خاص به من ممتلكاته الموروثة كما جاء في تصريحه؛

○ المعني صرح أن له أسرة تتكون من زوجة وابن وابنة؛

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ادرار

○ المعني قدم كشوفه البنكية للسنوات محل التحقيق؛

-فرقة التحقيق قامت بإعادة تقدير كل مصاريف المكلف غير المصرح بها وجاءت كما يلي:

سنة 2005:

- مصاريف التغذية والملبس والصحة: $396\ 000 = (12 * 33000)$
- مصاريف الكهرباء الغاز و الماء: $72\ 000 = (12 * 6000)$
- مصاريف أخرى مختلفة (أثاث-سفر...إلخ): $140\ 000$
- الأساس الخاضع للضريبة المحصل عليه: $608\ 000$
- الأساس الخاضع للضريبة المصرح به: لا شئ
- الفارق الخاضع الواجب تبريره: $608\ 000$.

سنة 2006:

- مصاريف التغذية والملبس والصحة: $420\ 000 = (12 * 35\ 000)$
- مصاريف الكهرباء الغاز والماء: $84\ 000 = (12 * 7\ 000)$
- مصاريف أخرى مختلفة (أثاث-سفر...إلخ): $145\ 000$
- الأساس الخاضع للضريبة المحصل عليه: $649\ 000$
- الأساس الخاضع للضريبة المصرح به: لا شئ
- الفارق الخاضع الواجب تبريره: $649\ 000$.

سنة 2007:

- مصاريف التغذية والملبس والصحة: $444\ 000 = (12 * 37\ 000)$
- مصاريف الكهرباء الغاز والماء: $96\ 000 = (12 * 8\ 000)$
- مصاريف أخرى مختلفة (أثاث-سفر...إلخ): $150\ 000$
- الأساس الخاضع للضريبة المحصل عليه: $690\ 000$
- الأساس الخاضع للضريبة المصرح به: لا شئ
- الفارق الخاضع الواجب تبريره: $690\ 000$.

سنة 2008:

- مصاريف التغذية والملبس والصحة: $468\ 000 = (12 * 39\ 000)$

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة ب مديرية الضرائب لولاية ادرار

- مصاريف الكهرباء الغاز و الماء: $(12 * 9\ 000) = 108\ 000$
- مصاريف أخرى مختلفة (أثاث-سفر...إلخ): 155 000
- الأساس الخاضع للضريبة المحصل عليه: 731 000
- الأساس الخاضع للضريبة المصرح به: لا شئ
- الفارق الخاضع الواجب تبريره: 731 000.

وبالتالي تلخيص المعطيات للمكلف في التبليغ الابتدائي على النحو الآتي للإجابة عنه:

الجدول رقم (3-26): جدول الفوارق الخاضعة للضريبة

السنة	الأساس المحصل عليه	الأساس المصرح به	الفارق
2005	608 000	لا شئ	608 000
2006	649 000	لا شئ	649 000
2007	690 000	لا شئ	690 000
2008	731 000	لا شئ	731 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير الأولي للتحقيق في مجمل الوضعية الجبائية استلم المعني بالتحقيق التبليغ الابتدائي بالتقويمات في مجمل الوضعية الجبائية مع إمضائه لوصول الإستلام ومهلة 40 يوماً للرد.

1. حصيلة (مردودية) التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة للمكلف المعني:

بعد رد المكلف محل الدراسة على ما جاء في التبليغ الابتدائي وبعد دراسته وتفحصه تقرر إعادة النظر في بعض الأسس (المصاريف) التي جاءت في التبليغ الإبتدائي وكانت النتائج المتوصل إليها من التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة للمكلف وكذا ما يترتب عليها من غرامات في حق المعني كما يلي :

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لدور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبي
دراسة حالة بـمديرية الضرائب لولاية ادرار

المجموع	الغرامة		الفارق	المبلغ المدفوع	المبلغ المستحق	الفارق	الأساس المصرح به	الأساس الخاضع	السنة
	المبلغ	النسبة							
60 720	7 920	15%	52 800	0	52 800	552,000	0	552,000	2005
67 792	8 842	15%	58 950	0	58 950	593 000	0	593 000	2006
76 245	9 945	15%	66 300	0	66 300	642 000	0	642 000	2007
79 867	10 417	15%	69 450	0	69 450	663 000	0	663 000	2008

الجدول رقم (3-27) : الأسس النهائية للتحقيق والحقوق والغرامات المترتبة عنها

الوحدة: دج

المصدر: تقرير التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة للمكلف المعني سنة 2009

خلاصة الفصل الثالث :

تلعب الإدارة الجبائية دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، وتعد طرفاً بات لا يمكن تجاهله وغض النظر عنه، فكل مؤسسة اقتصادية كما لها التزامات مالية تجاه دائئها، لها التزامات جبائية تجاه إدارة الضرائب، وهذه الالتزامات الجبائية ليست مجرد مبالغ مالية تسدها المؤسسة فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك إلى التدخل في فرض جملة من الطرق والإجراءات الجبائية والمحاسبية لها أثر على كم ونوع المعلومات المحاسبية المنتجة من قبل كل مؤسسة.

وفي هذا الإطار تلعب مديرية الضرائب الولائية دوراً استراتيجياً في هذا المجال، حيث تسهر على ضمان احترام وتطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل من الإجراءات والهيئات الجبائية الولائية، من مفتشيات وقباضات، بالإضافة إلى طرق الرقابة الجبائية الثلاثة المتبعة على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

وتتمثل هذه الطرق في التحقيق في المحاسبة، والذي يعد تحقيق معمق لمجمل المعلومات المحاسبية التي تخص المكلف المعني، ويسمح هذا التحقيق باكتشاف مواطن الأخطاء والتجاوزات كما رأينا في المثال السابق، ولأن هذا التحقيق في المحاسبة يعتبر تحقيقاً معمقاً قد يأخذ وقت أطول وجهد أكثر تم استحداث نوع جديد من التحقيقات، وهو التحقيق المصوب في المحاسبة، والذي يقوم على فكرة العينة فيما يتعلق بالمدة ونطاق التحقيق هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تعدد مجالات الغش والتهرب الجبائي وتشعبها، تم اعتماد التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة كتحقيق يتعلق بالأشخاص الطبيعيين، حيث يبحث في مصادر مداخيلهم المختلفة وتقدير واقعي للمصاريف والنفقات المعيشية والترفيهية ...

خاتمة

الخاتمة

تم التركيز في البحث على دراسة مجموعة من النقاط ذات الصلة بإشكاليته العامة ألا وهي: ماهو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية، مروراً إلى دراسات سابقة متعلقة بنفس الموضوع محل الدراسة باللغتين العربية والفرنسية والنتائج التي توصلت إليها، وصولاً إلى إثبات مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وهذا ما قادنا إلى النقطة التي كانت محل معالجة من قبل البحث، ألا وهي كيف يمكن التحقق والتأكد من جودة المعلومات المحاسبية؟، ذلك لأن دواع وأسباب التضليل والإخفاء كثيرة وواردة بل وأكدية بسبب تضارب وتعارض الأهداف والغايات، لذا ارتأينا أن أفضل وسيلة يمكن أن تفيد إلى حد كبير في هذا الشأن، هي الرقابة الجبائية التي على الرغم من أن هدفها الأساسي هو مكافحة ظاهرة التهرب الجبائي بالدرجة الأولى، نظراً للأشكال والتقنيات المتبعة من طرف المكلفين في استعمال الطرق التدليسية الاحتياطية، ومع هذا ومن أجل مجابهة هذه الظاهرة نعمل إلى التحقق من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين المعنيين، حيث رأينا أن الرقابة الجبائية في الجزائر تتوفر على نظام متكامل من الهياكل والإجراءات الجبائية، تتمثل في مختلف المصالح الجبائية بالإضافة إلى الطرق المتبعة من قبل هذه المصالح (حيث تم الاقتصار على طرق الرقابة الجبائية المنتهجة على مستوى المديرية الولائية للضرائب)، لاختبار مدى جودة المعلومات المحاسبية، وهي طرق نراها كفيلة إلى حد بعيد باكتشاف حالات الأخطاء والإغفال التي يمكن أن تتضمنها المعلومات المحاسبية مما يؤثر سلباً على جودتها.

لذلك قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى مديرية الضرائب أدرار ولإثبات ما سبق ذكره من الناحية العملية، تناولنا دراسة تطبيقية تمت على مستوى مديرية الضرائب أدرار من خلال دراسة حالة في كل نوع من التحقيقات المتبعة فيها.

وبعد الانتهاء من الدراسة النظرية في الفصل الأول والثاني والتطبيقية في الفصل الثالث، خصنا إلى

النتائج التالية :

الخاتمة

نتائج الدراسة النظرية : تتلخص في النقاط التالية :

- أحد أهم وأكثر أنواع المعلومات المحاسبية انتشاراً وتداولاً وفهماً بين مستخدمي المعلومات المحاسبية هي القوائم المالية، وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها أن النظام المحاسبي السائد بالدولة يفرضها بقوة القانون، ويرتبط إعدادها بمعايير وقواعد محاسبية محددة وموحدة على الأقل داخل الدولة الواحدة؛
- مع تطور الحياة الاقتصادية وزيادة عدد وحجم التدفقات المالية، زادت الحاجة إلى المحاسبة كنظام لقياس وتسجيل وتوصيل هذه التدفقات؛
- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من قبل المكلفين وخاصة التابعين للنظام الحقيقي، على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم، وللتأكد من مدى صحة هذه المعلومات المحاسبية يتم التحقيق فيها لمعرفة مدى جودتها، عن طريق ما يسمى بالرقابة الجبائية؛
- تتم عملية الرقابة الجبائية من طرف مصالح جبائية مخولة قانوناً بذلك، تتبع طرق الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق (على مستوى مفتشيات الضرائب)، إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة (على مستوى مديريات الضرائب الولائية)

نتائج الدراسة التطبيقية :

- التحقيقات الجبائية التي تتم على مستوى مديرية الضرائب الولائية أكثر نجاعة من التحقيقات التي تتم على مستوى مفتشية الضرائب ذلك أن الأولى تدقق في كافة ارصدة الحسابات محاسبياً؛
- عملية التحقيق في محاسبة المكلف الأول أسفرت عن قدرة الرقابة الجبائية من خلال هذه الطريقة في تشخيص جودة المعلومات المحاسبية شكلاً ومضموناً، مثل التأكد من وجود دفتر اليومية، دفتر الجرد، اليوميات المساعدة، فواتير الشراء والبيع...إلخ، ونتج عن عملية التحقيق هذه اكتشاف فروقات عدة في رقم الأعمال المصرح به ورقم الأعمال المحقق وفيما يخص المشتريات والإهلاكات، خلال كل سنوات التحقيق، وهذا يدل على قدرة التحقيق في المحاسبة لاكتشاف

الخاتمة

الأخطاء والثغرات التي يمكن أن تتضمنها المعلومات المحاسبية، وبالتالي يمكن الحكم على مدى جودتها؛

- كما أن عملية التحقيق الثانية التي تم تناولها وفق طريقة التحقيق المصوب في المحاسبة، مكنت من العثور على أخطاء جوهرية تمحورت حول تضخيم الاستهلاكات من المواد الأولية التي استخدمتها المقاول، فمثلاً قيمة الفرق بين الاستهلاكات المصرح بها والحقيقية للمواد الأولية المستخدمة، وما يميز هذا التحقيق أنه ليس شاملاً مثل التحقيق في المحاسبة السابق، فهو يحقق في الجزء ليحكم على الكل؛
- من ناحية عملية كذلك يمكن للرقابة الجبائية أن تؤدي دوراً فعالاً فيما يتعلق بتقييم عناصر الذمة المالية للمكلفين الطبيعيين، حيث تضمن تقييم العناصر بقيم واقعية سوقية، أي وفق طرق موضوعية دون تضخيم أو تدني، مثل المثال في حالة التحقيق الثالثة، والتي تم معالجتها وفق طريقة التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، من خلال إعادة تقدير مصاريف المعيشة بالنسبة لكل سنوات التحقيق (2006، 2005، 2007، 2008).

توصيات البحث :

بعد التحليل لمتغيرات البحث توصلنا إلى مايلي:

- ✓ بناء علاقة متينة بين المصالح الجبائية والمكلفين مبنية على حسن النية من الطرفين، واعتبار أن الرقابة الجبائية التي يخضع لها أي مكلف بالضريبة هي بمثابة التاج أو الوسام أو الشهادة، لإثبات مدى جودة معلوماته المحاسبية، ويصبح عوض التشاؤم من الرقابة الجبائية، يتفاعل بها، وهذا مع اعتبار للتوصيات الأخرى؛
- ✓ تشجيع المكلفين الذين تثبت براءة ذمتهم الجبائية بواسطة عملية الرقابة الجبائية، من خلال منحهم امتيازات ضريبية مثلاً؛
- ✓ زيادة عدد الاعوان المدققين على مستوى المديرية الفرعية للرقابة، من أجل توسيع دائرة التدقيق الجبائي واسترجاع ما أمكن من الحقوق الضريبية؛

الخاتمة

- ✓ يجب المساواة بين القطاعات الاقتصادية في ما يخص الامتيازات الضريبية وتقديم الإعانات الحكومية، لأن التمييز بينها قد يمس بالقدرة التنافسية لبعض المكلفين ويكون بمثابة الحافز لهم على التهرب الجبائي لتعويض النقص في مداخيلهم من الجباية؛
- ✓ ضرورة استقرار النظام الجبائي الجزائي من حيث أنواع ومعدلات الضرائب والرسوم؛
- ✓ ضرورة تحديد معايير واضحة، شفافة وموضوعية لانتقاء المكلفين الذين سيتم إخضاعهم للرقابة الجبائية، وعدم التركيز على قطاعات دون غيرها؛
- ✓ تنظيم أيام دراسية وندوات من أجل نشر الثقافة الضريبية داخل المجتمع، سواءً المكلفين المصرحين بأنشطتهم أو غير المصرحين.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

1. العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجبائية، دار هومة، الجزائر، 2006
2. بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار عومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
3. حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
4. حيدر علي محمد علي بن عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
6. طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: 2002،
7. عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، عين مليلة، الجزائر، 2012
8. عبد الناصر نور، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، الأردن، 2003، طبعة الأولى.
9. عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجزائري، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009.

2. القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 1991، العدد 09.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 1998، العدد 51 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 2006، العدد 59.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، 2021

قائمة المصادر والمراجع

3. الأطروحات والرسائل الجامعية

1. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014.
2. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009.
3. عاشور يوسف، دراسة تحليلية لظاهرة الغش الجبائي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008/2009.

4. الملتقيات

1. هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وفاق، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة ام البواقي.
2. ولهي بوعلام، مداخله بعنوان نحو إطار مفتوح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة - حالة الجزائر 2009، ملتقى الازمة المالية والاقتصادية جامعة سطيف، الجزائر، 2009/10/20.
3. محمد طرشي، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، ملتقى حول المسؤولية الاجتماعية و وظائف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
4. عائشة سلمى، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، مجلة جامعة مقاصدي مرباح، ورقة.
5. صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول اليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي.

قائمة المصادر والمراجع

ثانيا: باللغة الفرنسية

- 1.Thierry Lambert. vérification fiscale personnelle. économique ,Paris,
- 2.collinefillipe la verificateurfiscale.edition economique.paris.1979

الملاحق

ملحق رقم (01): الإشعار بالتحقيق في المحاسبة

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts
Direction d'ADRAR.....
.....B.V.F.....

Avis de vérification de Comptabilité

Référence :

Lettre avec
A.R
N°.....

M

N.I.S : |.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.|.

Le/..20.....

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à 10h00 heures, à l'effet de vérifier au titre des exercices l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts droits et taxes ci après désignés : IRS, IRG, TAB, TVA, Droits d'enregistrement et du timbre

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20- 3 du Code des Procédures Fiscales (CPF).

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44/1 du CPF à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du CPF).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuables.

Veuillez agréer, M, l'expression de notre parfaite considération.

Le Chef de Brigade

Noms et Grades des Vérificateurs

الملحق رقم (02): محضر معاينة بداية التحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية الولائية للضرائب أدرار
مكتب المراجعات الجبائية
أدرار في :

محضر معاينة

بداية عمليات التحقيق في عين المكان
المادة 20 الفقرة من قانون الإجراءات الجبائية

في يوم من شهر جوان، عام، على الساعة العاشرة صباحا
نحن الممضون أسفله :

الاسم و اللقب	الرتبة	الوظيفة

الحالفين اليمين و الحاملين لبطاقات انتدابنا، تقدمنا عند :

اسم الشركة/ المؤسسة	
العنوان	
النشاط	
رقم التعريف الجبائي (NIF)	
الممثل القانوني	

- للقيام بمعاينة ميدانية، و قد عاينا ما يلي :
- السجلات المحاسبية الإلزامية للشركة متمثلة في دفتر اليومية ودفتر الجرد،
 - اليوميات المساعدة و الوثائق الثبوتية لمختلف العمليات المحاسبية للسنوات المعنية بالتحقيق.
- وعند نهاية تدخلنا ، قمنا بقتل هذا المحضر في اليوم و الشهر المذكورين أعلاه و دعونا السيد :..... لإمضائه معنا و الذي قبل- رفض و صرح بما يلي :
- لا ش.....
- وبطلب منه ، سلمناه نسخة من هذا المحضر مقابل وصل استلام.

إمضاء الأعوان

إمضاء المعنى

الملحق رقم (03): محضر معاينة نهاية التحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أدرار في :

وزارة المالية
المديرية الولائية للضرائب أدرار
مكتب المراجعات الجبائية

محضر معاينة

نهاية عمليات التحقيق في عين المكان
المادة 20 الفقرة من قانون الإجراءات الجبائية

في يوم من شهر جويلية، عام.....، على الساعة العاشرة صباحا
نحن الممضون أسفله :

الاسم و اللقب	الرتبة	الوظيفة
		رئيس فرقة التحقيقات
		محقق محاسبة
		محقق محاسبة

الحالفين اليمين و الحاملين لبطاقات انتدابنا، تقدمنا عند :

اسم الشركة/ المؤسسة	
العنوان	
النشاط	
رقم التعريف الجبائي (NIF)	
الممثل القانوني	

للقيام بمعاينة ميدانية، وقد عاينا ما يلي :
نهاية عمليات التحقيق في عين المكان .

وعند نهاية تدخلنا ، قمنا بقفل هذا المحضر في اليوم و الشهر المذكورين أعلاه و دعونا السيد :..... لإمضائه معنا و الذي قبل- رفض و صرح بما يلي :

- استلم بموجب المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية دعوة لحضور جلسة اختتام أشغال التحقيق المزمع عقدها يوم على الساعة العاشرة صباحا.

وبطلب منه ، سلمناه نسخة من هذا المحضر مقابل وصل استلام.

إمضاء الأعوان

إمضاء المعنى

الملحق رقم (04): التبليغ الابتدائي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série O. N° 21
Imp. Officielle (2007)

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

.....DRI BECHAR.....
.....DIW ADRAR.....
.....B V F.....

**Notification de Redressement suite
à la vérification de Comptabilité**

Référence N° : /...

Lettre avec
A.R.

A.M.

Le 20.....

Suite à l'envoi de l'avis de vérification N° du, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité du au au titre des exercices se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : IRG, TVA, TAP, Droits d'enregistrement et du timbre.....

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de quarante (40) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part. (Art. 20-6 du Code des procédures fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre, seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20-4 du Code des procédures Fiscales).

La présente notification comporte..... feuillet (s), y compris celui-ci.

Veillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération

Le Chef de Brigade

Noms et Grades des Vérificateurs

الملحق رقم (05): التبليغ النهائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أدرار يوم:

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب بشار
المديرية الولائية للضرائب أدرار
المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
مكتب المراجعات الجبائية
رقم: / م و ض أ/ م ف م ج/ م ج/.....

إلى السيد:
مقاولة أشغال البناء+ كاترينغ

التبليغ النهائي

تبعاً للتبليغ الإبتدائي رقم المؤرخ يوم: و المستلم من طرفكم يوم:
..... والذي تمت من خلاله اقتراح مجموعة من الأسس الخاضعة لمختلف الضرائب و الرسوم.
و بعد ردكم الوارد إلى المصلحة يوم ضمن الأجال القانونية و الذي تمت دراسته، حيث تم قبول بعض
المستندات الثبوتية و رفض الأخرى، و بناءً على ما تقدم ذكره تكون النتائج النهائية للتحقيق كما يلي :

المحققان المحاسبان

رئيس فرقة التحقيق

الملحق رقم (06): أشغال بداية التحقيق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

Direction des impôts de la wilaya d'Adrar
Sous-direction du contrôle fiscal

**Fiche de début des travaux
de vérification**

Adrar le :

Numéro d'affaire :N° d'article d'imposition :

Numéro de l'identifiant fiscal :

Nom et prénom ou Raison Sociale :

Activité :

Adresse :

Tél. :

Avis de vérification de comptabilité N° : Du :

Remise ou reçu :

Période à vérifier :

Noms , prénoms et grades des agents vérificateurs :

M : -ID-

M : -IP-

Date de début des travaux préparatoires :

Date du contrôle inopiné (1) :/.....

Date d'intervention sur place (contrôle au fond) :

Lu et approuvé :

Le chef de servise

Les Vérificateurs

الملحق رقم (07): أشغال نهاية التحقيق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DES FINANCES
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Direction des impôts de la wilaya d'Adrar
Sous-direction du contrôle fiscal

**Fiche de fin des travaux de
vérification**

Adrar le :

Numéro d'affaire :N° d'article d'imposition :

Numéro de l'identifiant fiscal :

Nom et prénom ou Raison Sociale :

Activité :

Avis de vérification de comptabilité N° : Du :

Date de fin des travaux sur place :

Date de notification de la position définitive de l'administration

:

Lu et approuvé :

Sous-Directeur du contrôle fiscal

Les Vérificateurs

الملحق رقم (08): دعوة لحضور جلسة اختتام أشغال التحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أدرار في :

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الولائية للضرائب أدرار
مكتب المراجعات الجبائية

إلى السيد:

الموضوع: دعوة لحضور جلسة اختتام أشغال التحقيق

المرجع: المادة 31 من قانون المالية لسنة 2012

المعدلة و المتممة للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية

في إطار التشريع الجبائي المعمول به، تدعوكم المديرية الولائية للضرائب ممثلة في مكتب المراجعات الجبائية، لحضور جلسة اختتام أشغال التحقيق المزمع عقدها يوم: على الساعة العاشرة صباحا (10:00) بمقر مديرية الضرائب. وذلك لتوضيح مختلف الأسس المقترحة عقب نهاية التحقيق في المحاسبة الذي خضعت له شركتكم.

نحيطكم علما أنه لكم الحق في أن تكونوا مرفقين خلال هذه الجلسة

بمستشار من اختياركم.

رئيس فرقة التحقيقات المحاسبية

الملحق رقم (09): إشعار إرسال الجدول الفردي

Série D - n° 37

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECouvreMENT

DATE D'EXIGIBILITE

RECETTE DES IMPOTS

(Cachet d'identification)

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° :

Année :

M. (nom et prénom - Raison sociale)

Activité ou Profession :

Adresse :

Article d'imposition :

Numero d'identification Statistique :

Numero d'identification Fiscale :

(اللقب، الاسم، التسمية)

النشاط أو المهنة

رقم المادة

رقم التعريف الإحصائي

رقم التعريف الضريبي

مدينة الصراخ لولاية

مفتحة الصراخ

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D - 37 - Imp. Officielle, Alger (2011)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle le rôle est établi	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		MONTANT des droits rapportés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable (D)	De la base imposée (E)		Taux	Montant	
I.R.G. الضريبة/الدينار الواحد	2011				23%			11			11
Majorations et Amendes (MF+IRG) I.B.S. الضريبة/الدينار الواحد											
Versement Forfaitaire TAP											
Taxe sur l'Activité Professionnelle الضريبة/الالتزام المهني											
Taxe sur la Valeur Ajoutée الضريبة/القيمة المضافة											
Réintégration TVA/achats Pénalités classées/NVA											
Taxe sur achats E 2700 - Enregistrement E 2 - C 200 - Timbre C 1 - B - 00 - TF et TA C-1-F-00 - Impôt sur le Patrimoine											
TOTAL GENERAL DU ROLE											